

ردمك (النشر الإلكتروني): 1658-7472 المجلد: التاسع العدد: السادس والثلاثون ديسمبر 2023

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة











مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

ردمك (النشر الإلكتروني): 1658-7472 المجلد التاسع العدد: 36 ديسمبر 2023



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الباحة
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية
تصدر عن جامعة الباحة
مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية، وخدمة البحث العلمي الأصيل وطنياً وعالمياً، وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

ردمك النشر الإلكتروني: 7472ـــ 1658

ص ب: 1988
هاتف: 00966 17 7274111/ 00966 17: 7250341
تحويلة: 1314
البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa
الموقع: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

المحتويات

عنوان البحث

الحركة والسكون عند الصوفية: دراسة تحليلية نقدية

د. سليمان بن عبدالعزيز بن صالح الربعي

أستاذ مشارك، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم
salrbaie@qu.edu.sa

Received: 11/9/2023 **Accepted: 12/11/2023** **Published: Vol. 9 Issue 36**

الملخص:

من المداخل المنهجية والمعرفية المهمة لدراسة التصوف ملاحظة وجود مكونات ذاتية مؤثرة في قضاياه ومسائله، وهي تزداد أهمية باطرادها في مجالاته الرئيسة التي تندرج تحتها تلك القضايا والمسائل. وثنائية الحركة والسكون من أبرز المكونات المؤثرة والمطردة في التصوف إن لم تكن أبرزها؛ حيث أثرّت في المفاهيم والمعاني المتعلقة بالمعجم الصوفي، كما أنها من محددات السلوك وموازين الأحوال والمقامات لديهم، وتمثل عمدة الآداب والقواعد التي يختبر بها الصوفية إرادة المريد في الطريقة.

وإذ اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لجمع المادة من موارد التصوف المتعددة، والمنهج التحليلي لدراسة مضامينها، والمنهج النقدي لنقد وتعقب موقف الصوفية من الحركة والسكون والرد عليه في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة؛ فقد خلص إلى نتائج من أهمها: أن ثنائية الحركة والسكون مؤثر مهم في بِنية التصوف؛ إذ شملت جوانبه المفهومية/ المصطلح، والعملية/ السلوك، والإرادية/ آداب المريد، وأن الصوفية يتعاملون مع الحركة والسكون على أنهما دالّان صوفيان خاصان، وأن موقف الصوفية في الحركة والسكون تضمن مخالفات عقدية كثيرة وكبيرة، وأن مخالفاتهم في هذا الموضوع –كما في غيره– هي بسبب انحرافهم في مصدرية التلقي ومنهج الاستدلال، وأن تأويلاتهم الفاسدة للنصوص الشرعية اطردت في دلالات ومعاني الحركة والسكون، وأن المفاهيم والسلوكيات والآداب الصوفية أُقيمت –في الغالب– على أصول عرفانية وآراء خاصة وتجارب ذاتية!

الكلمات المفتاحية: الحركة والسكون، التصوف والصوفية، العقيدة الإسلامية.

Title of paper

Movement and Stillness in Sufism Critical Analytical Study

Dr. sulaeman abn abdalazeez abn salih alrbaie

Associate Professor, Department of Contemporary Belief and Doctrines, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University
salrbaie@qu.edu.sa

Abstract:

One of the essential cognitive methodological approaches to the study of Sufism is the observation of the presence of influential subjective components in its issues, and they are steadily increasing in importance in the main fields under which these issues fall. The duality of movement and stillness is one of the most influential and steady components of Sufism, if not the most prominent one. It influenced the concepts and meanings related to the Sufi lexicon, as it is one of the determinants of behavior and the scales of conditions and stations for them, and it represents the pillar of etiquette and rules by which Sufism tests the will of the aspirant in the method.
As the research relied on the inductive approach to collect material from the various sources of Sufism, the analytical approach to study its contents, and the critical approach to criticize and track Sufism's position on movement and stillness and respond to it in the light of the belief of the Sunnis and the community. It reached results, the most important of which are: That the duality of movement and stillness is an essential influence in the structure of Sufism, as its aspects included conceptual / terminology, process and behavior, and will / etiquette of the aspirant, and that the Sufis deal with movement and stillness as two special Sufi signifiers, and that the position of Sufism in movement and stillness includes many and significant doctrinal violations, and that their violations. In this topic - as in others - because of their deviation in the source of reception and the method of inference, and that their corrupt interpretations of the legal texts were expelled in the semantics and meanings of movement and stillness, and that most of the Sufi concepts, behaviors and manners were based on mystical principles, private opinions and personal experiences!

Keywords: Movement and stillness, Sufism and Sufism, Islamic belief

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السماوات وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما يشاء ربنا من شيء بعد؛ أهل الثناء والمجد، والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم أنبيائه؛ نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اتبع سبيلهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين... أما بعد؛

لثنائية الحركة والسكون مكانة دلالية مهمة لدى الصوفية، لما تحمله من اعتبارات معنوية ومسلكية مختلفة ومتعددة، ولذا شمل أثرها مجالات التصوف الرئيسة بدءاً بالمفاهيم والمعاني الاصطلاحية التي تحدد تصوّراتهم للأشياء وتصديقاتهم لحقائقها، مروراً بسلوك الصوفي لبلوغ الغاية والمقصود في الأحوال والمقامات، وانتهاء بالأحكام والآداب والقواعد التي يختبرون بها إرادة المريد في تصوّفه.

والحركة والسكون –فيما تتمثلان فيه من الظاهر والباطن عند الصوفية– لا تستندان إلى قواعد موضوعية ولا إلى منهج معرفي منضبط، وإنما هما نتاج آراء وتجارب خاصة؛ فتعدَد مدلولهما في الباطن اعتماداً على الرموز والإشارات، وتعددت دلالتهما الظاهرة بما ينكشف للصوفي –فيما يزعمون– ما لا ينكشف لغيره، وبما يبدو له مما غُيِّب منها عمن سواه من المعاني والغايات، بحيث يحتاج الدارس إلى تتبع مدلولات الحركة والسكون عند الصوفية في الحقول المتعددة والمختلفة التي تردان فيها وليس وفق المشترك الدلالي العام!

ولتأثير الحركة والسكون في التصوف رأيت إفراد الموضوع بالبحث، آملاً أن يكون فيه ما يدل على أهمية دراسة المكونات الأساسية في بنية التصوف وأثرها في مسائله وقضاياه.

مشكلة البحث:

تتعلق الحركة والسكون بالإنسان تعلقاً إرادياً وغير إرادي، ولكلا الحالين قواعد وأحكام ضابطة، لكن هذه الثنائية مثلت لدى الصوفية دالاً قائماً على العرفان والآراء والتجارب الذاتية، بما أنتج ظواهر وإشكاليات مخالفة في العقيدة في المفاهيم والسلوك والآداب، وهو ما يسعى البحث إلى دراسته وتعقبه ونقده في ضوء عقيدة أهل السنة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره للدراسة:

1- أن الحركة والسكون من المؤثرات الرئيسة في التصوف.

2- التوظيف العقدي الصوفي لدلالات الحركة والسكون، وحمل المفاهيم والنصوص عليها.

3- عدم وجود دراسات خاصة في هذا الموضوع.

أهداف البحث:

1- بيان موارد الحركة والسكون في مجالات التصوف.

2- تحليل ودراسة التوظيف الصوفي للحركة والسكون في المفاهيم، والسلوك، وآداب المريد.

3- تعقب ونقد مخالفات الصوفية في الحركة والسكون في مجالات التصوف الرئيسة.

حدود البحث:

سيكون البحث محدوداً بدراسة الحركة والسكون لدى الصوفية من خلال ظواهر تمثل ألصق المضامين بالمجالات الأساسية للتصوف، دون تقيّد بفترة زمنية، ولا بشخصيات معينة، نظراً لسيرورته وامتداده.

منهج البحث:

يعتمد البحث على مناهج الاستقراء والتحليل والنقد؛ فالمنهج الاستقرائي لجمع المضامين الصوفية للحركة والسكون في حقول التصوف، والمنهج التحليلي لدراستها وتحليليها، والمنهج النقدي لتعقب المخالفات العقدية الصوفية والرد عليها، في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة في موضوع الحركة والسكون عند الصوفية.

خطة البحث:

تطلبت طبيعة الموضوع أن تكون الخطة في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. ففي المقدمة تعريف بالموضوع، وبيان لأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، والدراسات السابقة فيه، وتقسيماته.

وأما المباحث الثلاثة بمطالبها فعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: الحركة والسكون في المفاهيم والمعاني عند الصوفية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التصوف

المطلب الثاني: المعرفة

المبحث الثاني: الحركة والسكون في السلوك الصوفي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوجد

المطلب الثاني: التوكل

المبحث الثالث: الحركة والسكون في آداب المريد الصوفي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مطلق الحركة والسكون للمريد

المطلب الثاني: حركة وسكون المريد عند الشيخ

الخاتمة، وتتضمن أبرز النتائج.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

والله -تعالى- أسأل التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا البحث خالصاً صواباً؛ إن ربي قريب مجيب.

المبحث الأول

الحركة والسكون في المفاهيم والمعاني عند الصوفية

من سمات المصطلح الصوفي أنه ليس مصطلحاً معيارياً كغيره من مصطلحات العلوم، وإنما هو مصطلح مطلق تتنوع دلالاته حسب ما يدعون من معرفة وأحوال الصوفي، وذلك من عيوب المصطلح؛ لأنه يوقع في الاشتراك كأن يدل على حالين مختلفين وربما متعارضين، كما يُبعد عن أصل المدلول العام، ويجعل من إدراك المعنى المقصود من وسائل معرفته أمراً صعباً، ومن ثم يُطلب المعنى، أو يُقترب منه على الأقل، بطرق مختلفة كاستقراء آراء القائل الكُليّة، و تتبع سياقات القول في موارده ومظانه الأخرى، وجمع الأشباه والنظائر في المفاهيم والأحوال المقاربة.. إلخ[1]، وهذا وجه واحد فقط من أوجه الإشكال للملاحظات الكثيرة فيه، وهي ملاحظات منهجية ومعرفية تتطلب دراسات نقدية خاصة.

ولدلالة الحركة والسكون في المفاهيم لدى الصوفية اتجاهان أساسيان هما: دلالاتهما على المعاني الذهنية، ودلالتهما على المعاني التي يترتب عليها السلوك، وفي المطلبين الآتيين عرض لمكوّن الحركة والسكون في تلك المفاهيم باتجاهيها، مع تعقبها بالنقد، وقد اخترنا دراسة مصطلحين يعدان من أهم المصطلحات الصوفية بكون أحدهما يتعلق بحقيقة التصوف، والآخر باستمداده وغايته عندهم، وهما: التصوف، والمعرفة.

المطلب الأول: التصوف:

كثرت أقوال الصوفية في تعريف التصوف، لعوامل كثيرة منها تعدد مناط الاعتبار فيه[2]، ومن ذلك الحركة والسكون، وقد اتسم تعريفه بهذا الاعتبار بطريقتين متقابلتين، وهما: إطلاق الحركة وتغليبها على السكون، وتقييدها وتغليب السكون عليها؛ وسأكتفي بدراسة تعريفين يمثلان هاتين الطريقتين:

1- التعريف الأول: التعريف الذي ذكره أبو حفص السهروردي[3] بقوله: (قال بعضهم: التّصوف كلُّه اضطرابٌ، فإذا وقع السكونُ فلا تصوف، والسرُّ فيه أن الروح مجذوبة إلى الحضرة الإلهية، يعني أن روح الصوفي متطلعة منجذبة إلى مواطن القرب، وللنفس بوصفها رسوب إلى عالمها، وانقلاب على عقبها)[4].

ويلاحظ أن هذا المفهوم أُفيد من الجانب العملي، أي من سبب الاضطراب والحركة، والحركة –وهي تشمل القلب والجوارح لتأثر الجسم بالقلب واضطرابه لأسباب كثيرة– حركة دائمة، وتمثل جوهر التصوف عندهم، وباعثها دائم التأثير، وهو –كما في النص– تطلع الروح إلى القرب من الحضرة الإلهية، لما يعنيه من التوفيق والاستعداد للكمال الإنساني من جهة[5]، وما يدل عليه –من جهة أخرى– من إرادة التخلص من أثقال البدن، وشوق النفس إلى الترقي إلى عالمها المعنوي، وقد فسر بعض الصوفية اضطراب روح الصوفي بأنه من مظاهر الحنين إلى موطن الأرواح حيث أُخذ الميثاق على بني آدم[6].

وفي التعقيب، فإن حركة الصوفي وما ترتب عليها من المفهوم لا تضبط بدليل ومنهج صحيحين، وإنما تحصل لدواع وأسباب مختلفة منها أسباب ودواع بدعية مبنية على مصادر ذوقية وكشفية[7]، ولذا كان اعتقادهم أن طلب القرب إلى الله يكون بالحركة الدائمة والاضطراب وعدم السكون! ويعبرون بالحضرة الإلهية –في الغالب– على معنى

حضور القلب مع الله[8]، وهو أقسام ودرجات باعتبار العباد وأحوال السالكين[9]، وأعلى مراتب حضور القلب وقربه -لديهم- حال شعورية قلبية لمن يسمونهم الكبراء وأهل النهايات، بما يزيد على حضور المتقربين بالطاعة[10]! وفضّل بعضهم حضور القلب على يقينه[11]، وقد تعقب الإمام ابن القيم -رحمه الله- هذا التفضيل من وجهين، الأول: أنه لا يتبين؛ لأن اليقين والحضور لا ينفكان عن بعضهما، الوجه الثاني: أن اليقين أكمل من الحضور في زيادة الإيمان ومعرفة تفاصيله وشعبه، ومن ثم فهو أخص بالمعرفة، والحضور أكمل من اليقين بالجمعيّة وعدم التفرق، وعليه فهو أخص بالإرادة[12].

إن طلب القرب من الله لا يكون إلا بما شرع، وهو المعنى الصحيح لما يجب أن تكون عليه حركات القلب والجوارح؛ أي بالعبادة؛ والعبادة موقوفة على الدليل، والدليل يأمر بالإخلاص والمتابعة إذ هما مداراها وشرطاها، قال -تعالى-: {فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا} [الكهف: 110]، وبالمتابعة يتقرب المكلف إلى الله بما دل الدليل على أنه يُقرّب إليه، قال -تعالى-: {أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ} [الإسراء: 57]، وهذا من أعظم أسباب تقرّب العبد إلى ربه وقرب الرب من عابديه[13]، وفي الحديث القدسي يقول الله -تعالى-: (وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحبّ إليّ مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه) الحديث[14]، وللقرب يتوخى المؤمن الأزمنة الفاضلة التي دل الدليل على قرب الرب فيها -على ما يليق به- كجوف الليل الآخر، يقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: (أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر؛ فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة فكُن)[15]، ويحرص على ما يُقرّب من العبادات المشروعة كالسجود؛ قال -تعالى-: {وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ}[العلق: 19]، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)[16]، فذلك قرب الرب من العبد، وهذا هو قرب العبد من الرب، والله يَقْرُب من خلقه كيف شاء، ويُقرّب إليه منهم من يشاء[17].

والعبادة تتضمن حركة القلب والجوارح بقصد وإرادة صادرين عن دليل صحيح منضبطَين به، وليست حركة معطلة من الدليل بحيث تكون اضطراباً، ومتى اتبع المكلف الدليل وانقاد له كان ثمرته خضوع القلب وهداية الجوارح، وكانت حركات الإنسان وسكناته موافقة للمشروع، أما مخالفو الدليل فقلوبهم مشربة بالهوى، وحركاتهم وسكناتهم صادرة عن آرائهم ونزغ الشيطان، قال الله -تعالى-: {لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ (53) وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}[الحج: 53، 54]؛ فالقلب المخبت هو الذي يخشى الله ويتبع أمره، وإذا صلح القلب صلحت الجوارح وانقادت إلى ما انقاد إليه من الاتباع، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب)[18]، وأهل العلم والإيمان يستدلون بالدليل ويهتدون بهدي الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وأصحاب الأهواء والبدع يتبعون آراءهم وأذواقهم، فيخالفون الدليل ويهتدون بغير هدي الرسول[19]!

وما يقع لمتبع الدليل في العبادة المشروعة من المحبة والخوف والرجاء والخشوع والتعظيم وغيرها من أفعال القلوب، مما دل الدليل على مشروعيته، من دلائل الإيمان وصدق الرغبة؛ قال –تعالى-: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} [الأنفال: 2]، فالخوف من الله من وسائل الاستقامة على ما يرضيه والبعد عما يسخطه[20]، وقال –سبحانه-: {الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ} [الرعد: 28]، وذلك أن القلوب تسكن إلى ذكر الله من قلق الجهل والشك[21]، وإذا سكنت إلى المشروع استقامت حركتها وسكناتها، وما يقع من حركة أعضاء وجوارح البدن فبأثر العبادة المشروعة، بما لا يخرجها عن حقيقتها وحكمها، قال –عز وجل-: {اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} [الزمر: 23]، فحركة أبدان المؤمنين بالقشعريرة تكون بالعبادة خشية لله، وتؤول إلى السكينة واللين –اللذين يشملان القلب والجسد– بما شرع أيضاً، (فتسري تلك الطمأنينةُ في نفسه وقلبه ومفاصله وقواه الظاهرة والباطنة، فتنجذب روحه إلى الله، ويلين جلده وقلبه ومفاصله إلى خدمته والتقرب إليه)[22]، وسيأتي مزيد بيان عن حركة الجوارح في المبحث الثاني بإذن الله.

والحركة لا تكون مشروعة بمجرد دعوى محبة الله والشوق إليه إذا خالفت الدليل[23]؛ فإن الشرط متابعة الرسول –صلى الله عليه وسلم– في التصرفات والحركات والسكنات؛ قال –تعالى-: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [آل عمران: 31]؛ فـ(هذه الآية حاكمة على كل من ادعى محبة الله، وليس هو على الطريقة المحمدية؛ فإنه كاذب في دعواه في نفس الأمر حتى يتبع الشرع المحمدي والدين النبوي في جميع أقواله وأحواله)[24]، فالاتباع هو الحجة في صدق وتحقق المحبة[25]، والشوق إلى لقاء الله كما في الحديث: (.. وأسألك لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك..)[26]، درجة عالية من درجات المحبة المبنية على الاتباع والانقياد للشرع؛ والإنسان إذا استقام على الدليل وعبَد الله بما شرع ووجد حلاوة الإيمان وطمأنينة النفس وطيب العيش اشتاق إلى لقاء الله؛ لأن ذلك أعظم مقامات الأنس والسرور، وأخص حقائق الحياة الطيبة[27]، ولهذا حذّر أهل السنة والجماعة ممن يدعي المحبة والشوق إلى لقاء الله ويخالف في أقواله وأفعاله الشرع[28]، وهو حقيقة ما عليه كثير من الصوفية [29].

وأما ذهاب بعض الصوفية إلى تفسير الاضطراب والحركة بشوق النفوس إلى ما يسمونه موطن الأرواح عند أخذ الميثاق، مما قد يفهم منه أن مستقرها هناك؛ فهذا لا دليل عليه من القرآن والسنة، ومستقر الأرواح لا يعلمه إلا الله –عز وجل– وحده، إلا ما جاء الدليل الصحيح بتعيينه، وما جاء الدليل به يختلف باختلاف أصحابها، لكن هؤلاء اعتمدوا على نصوص لا دلالة فيها على ما قرروه أو على نصوص لا تثبت، وأما نصوص أخذ الميثاق كقوله –تعالى-: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ} [الأعراف: 172]، فالأخذ فيها من ظهور بني آدم لا من آدم –عليه السلام–[30]، أما الآثار بأنهم استُخرجوا من آدم فلا دلالة فيها أيضاً على وجود موطن للأرواح، فإن غايتها

أن الله -تعالى- استخرج أرواحهم وخاطبها ثم ردها إلى صلب أبيهم آدم، لا أن لها موطناً محدداً، ولا أنها ستؤول جميعاً إلى مكان واحد(31).

2- التعريف الثاني للتصوف: وهو تحديد حقيقته أو شطر حقيقته -وفق تعدد المعنى- بتقييد الحركة وتغليب السكون عليها، والمقصود ضبط حركات الإنسان وطلب سكونها عن الخطأ، بحفظ جوارحه عن الشهوات، قال الوليد بن القاسم(32): (التصوف: حفظ حركات الصفات عن اتباع الشهوات، والمسارعة إلى اختيار الحق في جميع المرادات)(33). ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

أولاً: أنه اقتصر على الجانب السلوكي للتصوف دون الجانب المعرفي، مع ضرورته من جهتين:

الجهة الأولى: الجهة الخاصة بالتصوف بعدم تبيين كونه حالاً مركبة من المعرفة والسلوك. وبالرغم من أن بعض الباحثين علل ذلك بطبيعة التصوف -خاصة في مراحله الأولى- بأنها كانت طبيعة سلوكية، ولهذا كان الصوفية معنيين بما يحققها بالعمل والأفعال أكثر من عنايتهم بالمفاهيم والتعريفات(34)، إلا أن ذلك لا يدفع واقعية الملاحظة وأثرها في التصوف؛ فإن عدم تحديد المفاهيم والحقائق والعلم بالشيء قبل العمل أحد أسباب المخالفات التي وقع فيها الصوفية؛ فالخطأ الذي ينشأ من الجهل في العمل قد يُسبق بالجهل بحقيقته وحكمه، ولهذا كان العلم قبل العمل، قال الله -تعالى-: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ} [محمد: 19]، وبوّب الإمام البخاري -رحمه الله- (باب العلم قبل القول والعمل)(35)، فالعلم إمام العمل وميزانه(36)، وجاء المدح في الشريعة لما هو أساس العمل ومعياره من العلم الصحيح والفقه في الدين(37)، ولتخلف هذا الشرط اتسم تعريف التصوف لدى الصوفية بالاختلاف والتغيّر بحسب الأزمان والأعيان لكونها نتيجة آراء وتجارب ذاتية، فمن كانت تجربته منهم سلوكية كان تعريفه للتصوف كذلك، ومن كان تجربته تجريدية كان تعريفه له مجرداً، والتعريف في هذا وذلك خلو من العلم الصحيح المبني على الدليل الصحيح من الكتاب والسنة وفق منهج صحيح، بما جعل من التعريفات الصوفية للحقائق والمفاهيم من أسس الابتداع والإحداث في الدين فهماً وتطبيقاً(38).

ومن منحى آخر مهم ومترتب على ما سبق، فإن التعريف الآنف يتضمن ما يوجب النقد، خاصة في قيده الثاني الذي يشير إلى وجوب اختيار الحق في الإرادات؛ فإن اختيار الحق والصواب لا يكون فقط بمجرد الإرادة المعتمدة على السلوك فقط، ولكنه يعتمد بشكل أكبر وأوّلي على الجانب العلمي والمعرفي، وهما مخصوصان بالكتاب والسنة؛ فإن منشأ الحق والصواب من معرفة شرع الله ومحبته والالتزام بأمره والبعد عن نهيه(39)، وتعضد ذلك الدلائل المتعددة التي تتضح وتقوى بحسب ما يُعرف، فإنه كلما قويت حاجة الناس إلى معرفة شيء يسر الله أسباب معرفته بطرق الاستدلال الصحيحة المختلفة(40).

الجهة الثانية: الجهة العامة، وهي مرتبطة بالملحظ السابق، وتمثل المنحى الموضوعي لتحقيق الفلاح والسعادة، بما يفترض اعتباره في التعريف، وهو يتحقق بركنين الأول: الإخلاص لله -تعالى-، والثاني: متابعة النبي -صلى الله عليه وسلم- ولزوم هديه وسنته، قال الله -عز وجل-: {إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ} [فصلت: 30]، فإن الموعودين بالأمن والبشارة هم الذين جمعوا

بين سلامة المعتقد بإخلاص التوحيد والإيمان، واستقاموا على ما يقتضيه الإيمان من طاعة الله ورسوله[41]، ومن ثم فالتعريف الصوفي المذكور أغفل ما حقيقته أنه أصل لاستقامة السلوك من صحة الاعتقاد ولزوم الاتباع بمنهج صحيح.

ثانياً: أن القيد الثاني في التعريف، وهو المسارعة إلى اختيار الحق في جميع المرادات، إما أن يُراد به كونه مترتباً على القيد الأول وهو ضبط حركات الإنسان، ومن ثم فيكون مقدمة له، وإما أن المراد به أنه قيد مستقل. فإن كان الوجه على الاحتمال الأول، فيقال فيه ما سبق في التعقيب؛ إذ إن إصابة الحق في مرادات الإنسان يحصل بالعلم الصحيح بعد صحة الاعتقاد وتحقيق المتابعة، وليس بالضرورة أن كل من حفظ أعضاءه أن يصيب في مراده. وإن كان الأمر على الوجه الثاني فيحتاج إلى إيضاح الأسباب التي يكون بها اختيار الحق، ثم يعود الأمر إلى تقرير أن ذلك لا يكون إلا بالمعرفة الشرعية الصحيحة.

والتعريف بضبط الحركة عن الشهوة مفهوم بكونه في وسع الإنسان بتقييدها وضبطها بالشريعة وما يندرج في أدلتها ويوافق أصولها وقواعدها، لا بما يخالفها من ضوابط وقواعد الصوفية، لعدم صدورهم عن المصادر الصحيحة والاعتماد على مصادرهم الخاصة، بدءاً بفساد التصور في المفاهيم، ثم تأثيرها في الحركة والفعل المخالفين للأمر أو الواقعين في النهي، حتى يؤول أمر الصوفي إلى السكون وترك الفعل لا وفق هدي الدليل، ولكن للحسرة للوقوع في الخطأ، ولهذا قال الواسطي[42]: (كان للقوم إشارات، ثم صارت حركات، ثم لم يبق لهم إلا الحسرات!)[43]؛ فالحسرات التي بقيت للصوفية وسكونهم عن الحركات هي بسبب مخالفاتهم للدليل في الأفعال والحركات، سواء كانت أفعال وحركات القلوب أم أفعال وحركات الجوارح.

المطلب الثاني: المعرفة:

من طرق الصوفية في بيان المعرفة تفسيرها بالحركة والسكون، ومن ذلك أن أبا يزيد البسطامي[44] سُئل عنها، فقال: (أن تعرف أن حركات الخلق وسكونهم بالله –عز وجل– وحده لا شريك له)[45].

إن المعرفة كغيرها من الماهيات التي تتعدد حقائقها عند الصوفية بتعدد تصوراتهم واختلاف أحوالهم[46]، ومع أن ظاهر التعريف صحيح؛ إذ إن كل شيء بالله –عز وجل–، ومن ذلك حركات وسكنات العباد فإنها خلقه وبمشيئته، وهو ما ذكره بعض الصوفية في التوحيد بأنه إثبات خلق أفعال العباد[47]، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون قول البسطامي على ظاهره مراداً به هذا المعنى؛ لأن له أقوالاً قد تحتمل خلافه، بما يُعدّ نموذجاً لما سبق ذكره في فاتحة البحث من مشكلة الدلالة في المصطلح والسياق الصوفيين، وتدليلاً على أهمية استقراء أقوال الصوفية لمعرفة مرادهم؛ فإن من أقوال البسطامي في المعرفة قوله: (عجبتُ ممن عرف الله كيف يعبده!)[48]! فهذا القول –في ذاته– يحتمل أمرين:

الأمر الأول: أن يكون على معنى استبعاد قيام العارف بما يجب عليه من العبادة، واعترافه بالتقصير وأنه لن يؤدي حق الله عليه؛ فمن ازادت معرفته بربه زاد يقينه أنه لن يعبده حق عبادته، مع اجتهاده في العبادة، وفي الحديث أن الملائكة تقول: (سبحانك؛ ما عبدناك حق عبادتك)[49].

الأمر الثاني: أن يكون المعنى على ترك العمل، لاعتقادهم أن كمال المعرفة سكون الجوارح عن الحركة، ثم يؤولون العبادة، والبسطامي يؤول السّنة بترك الدنيا والفريضة بصحبة المولى[(50)]، وهو لم يتخذ من الشريعة سبيلاً إلى ذلك وإنما اتخذ طريقاً خاصاً وهو ما يسمى رياضة النفس[(51)]، وفرق بين المعرفة والعبادة، يقول: (اطّلع الله على قلوب أوليائه؛ فمنهم من لم يكن يصلح لحمل المعرفة صرفاً، فشغلهم بالعبادة)[(52)]! ومؤدى ما تحتمل العبارة من المعنى أن العبادة لمن لم يبلغ حمل المعرفة الصوفية فقط، وأما من بلغ العرفان فقد وصل إلى درجة خاصة هي بذاتها العبادة[(53)]، فهو يفرق بين عبادة العابد وعبادة العارف، فعبادة العابد بالأفعال وحركة الجوارح بما جاء به الدليل من العبادات المشروعة، أما عبادة العارف الذي بلغ الغاية فهي حاله التي هو عليها من المعرفة[(54)]، ومعرفة الصوفي ذوق ذاتي وتجربة خاصة لا يرى بعض أئمتهم ضيراً إن خالفت الشريعة[(55)]، ولهذا فإن حال المعرفة الصوفية الخاصة عند السهروردي تتداخل مع مفهوم وحدة الوجود، حيث يقول: (للخلق أحوال، ولا حال للعارف؛ لأنه مُحيت رسومه، وفنيت هويته بهوية غيره، وغُيّبت آثاره بآثار غيره)[(56)]!

ويقرر بعض الصوفية أن ترك الحركة طريقة أهل المعرفة للوصول؛ فقد سمع الجنيد بن محمد –رحمه الله–[(57)] رجلاً يقول: (أهل المعرفة يصلون إلى ترك الحركات من باب البرّ والتقوى، إلى الله –تعالى–، فقال الجنيد: إن هذا قول قوم تكلموا بإسقاط الأعمال، وهذه عندي عظيمة، والذي يسرق ويزني أحسن حالاً من الذي يقول هذا)[(58)]، والسبب أن من يقع في الذنوب مع اعتقاد وجوب التكاليف وأداء الواجبات وترك المنهيات ومعرفة الأمر والنهي والحلال والحرام هو في حقيقة المعرفة الشرعية الواجبة وإن قصّر فيها أو خالفها، كما أنه قد يقوم مقاماً رفيعاً فيؤوب ويستغفر، فهو أحسن حالاً في الاعتقاد والعمل ممن لا يقع في ذنب لكنه يعتقد سقوط التكاليف[(59)]، وليس البرّ والتقوى باعتقاد سقوط التكليف وترك الأعمال، ولكن في الإيمان والمتابعة، قال –تعالى–: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} [البقرة: 177].

أما تفريق الصوفية بين المعرفة والعمل فلأن المعرفة بمصادرها الصحيحة تدعو إلى العمل بالمشروع وفق الدليل، وأما المعرفة الصوفية فهي واردات من الأحوال الذاتية التي يعتمدون فيها على الكشف[(60)] القلبي الذي قد يتضمن التصريح بالإعراض عن العلم[(61)]، بما يتضمن معارضاً للدليل أو ما يعارضه الدليل؛ فإن ذهب الصوفي ليقيم على معرفته وأحواله الميزان رجع عليه ذلك بالإبطال، فيترك العمل ويركن إلى السكون بذريعة كمال المعرفة[(62)]! ولذا زعم بعضهم أن العلم والعبادة حجابان عن معرفة الله –تعالى–؛ فقال: (أشدّ المحجوبين عن الله ثلاثة بثلاثة: الزاهد بزهده، والثاني العابد بعبادته، والثالث العالم بعلمه)[(63)]!

وعلى هذا النحو حاول الصوفية أن يوجدوا لأنفسهم وسالكي طريقتهم منظومة معرفية خاصة بألفاظها ومفاهيمها ودلالاتها وشروطها ومصادرها، وهذه المنظومة هي ما افترضوه وقصدوه في مقولاتهم المختلفة والمخالفة للكتاب

والسنة، واعتمدوا فيها على الرمز والإشارة والتأويل[64]، وصرحوا أن غايتها أمران: الأول: ضبط معرفة المتصوف الذي يريد الإلمام بحدود ومعاني وشروط ومسالك الطريقة، فتكشف له بقدر سلوكه، والثاني: كتمان سرّ التصوف عمن لا يرونه أهلاً للمعرفة والاختصاص، فتُحجب عنه[65]!

ولئن كان مقصود مقولاتهم في بيان حقيقة المعرفة ترك الحركة والعمل؛ فإنها نموذج لما سبقت الإشارة إليه من تغيّر الحقائق والمعاني الصوفية، ومن ذلك التغيّر في معنى المعرفة وعلاقتها بحركة الجوارح، ومفهوم الإعمال والحركة في المعرفة؛ فآل الأمر في المعرفة عندهم إلى التصريح بترك العلم والعمل، وذهبوا إلى أن العابد في حركة بلا سكون، وأن العارف ساكن لا حركة له[66]! وأولوا النصوص بما يوافق ذلك، يقول الإمام ابن تيمية –رحمه الله–: (ومن هؤلاء من يحتج بقوله –تعالى–: {وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ} [الحجر: 99]، ويقول معناه: اعبد ربك حتى يحصل لك العلم والمعرفة، فإذا حصل ذلك سقطت العبادة، وربما قال بعضهم: اعمل حتى يحصل لك حال، فإذا حصل لك حال تصوفيّ سقطت عنك العبادة...)[67].

لكن حقيقة المعرفة في ميزان الشريعة تستوجب العمل، وقد سبقت الإشارة إلى النصوص الدالة على وجوب اقتران العمل بالعلم، قال –تعالى–: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ} [محمد: 19]، والمعرفة المقرونة بالعمل الصالح معرفة المؤمنين، وتقابل المعرفة الضرورية التي هي معرفة الإقرار[68]، والسكون في المعرفة المقرونة بالعمل طمأنينة بالله وخشية له، ولهذا فسر بعض أهل العلم مقولة أن المعرفة توجب السكينة ومن ازدادت معرفته ازدادت سكينته[69]، بهذه المعاني من أعمال القلوب التي تزكيها وتحمل على الطمأنينة والسكينة[70]، كما أن العمل في هذه المعرفة قائم على الكتاب والسنة، لا على الرأي والوجد والذوق وغيرها من مصادر الصوفية[71]! والعارف الحق هو الذي يتبع الدليل فيعبد الله –تعالى– وفق شرعه وهدي نبيه –صلى الله عليه وسلم–، وتكون إرادته تبعاً لمراده، ولا يقدم على ذلك شيئاً[72].

ومعرفة الله توجب خشيته، وخشيته تستلزم عبادته بشرعه، وحركة القلب والجوارح بالعبادة المشروعة، وسكون القلب وطمأنينته بالإيمان، كما أن سكون الجوارح بالمباح الموافق لطبيعة الإنسان، فيكون هذا المعنى من السكونين المعنوي والحسي مبنياً على أصل صحيح وقصد حسن، وفي حديث الثلاثة الذين سألوا عن عبادة النبي –صلى الله عليه وسلم–، قال عليه الصلاة والسلام: (أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد...) الحديث[73].

واتباع هذا الهدي في القلب والجوارح بالقصد والإرادة يبلغ بالمكلف المأمول من الوعد وأمن المخوف من الوعيد في الحركة والسكون[74]، وقد قال معاذ بن جبل –رضي الله عنه–: (فأحتسب نومتي كما أحتسب قومتي) [75]، فالخشية أعلى من الخوف؛ إذ الخوف حركة دائمة دائبة، والخشية حركة وسكون، وذلك كمال المعرفة؛ فالخشية تتضمن الخوف وزيادة وهي المعرفة، فـ(الخشية: خوف يشوبه تعظيم المخشي منه، مع المعرفة به)[76]، قال –تعالى–: {وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ} [الرعد: 21]، والخشية تعظيم

مترتب على العلم بالله ومعرفته، وقد مدح بها رسله -عليهم السلام-، فقال -تعالى-: {الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا} [الأحزاب: 39]، ومدح بها ملائكته -عليهم السلام-: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ} [الأنبياء: 28](77)، وخصّ بالخشية العلماء به من عباده، يقول -تعالى-: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ} [فاطر: 28]، ووعد عليها المغفرة والأجر الكبير، قال -سبحانه-: {إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ} [الملك: 12]، فالخوف من العذاب المستلزم للحركة من أجل دفع أسبابه مقرون بالخشية من الله بما يكون به بلوغ أسباب الأمن من العمل والسكون والطمأنينة لأمر الله ووعده؛ فمقام الخشية أعلى وأخص من مقام الخوف(78).

المبحث الثاني

الحركة والسكون في السلوك الصوفي

تتعلق الحركة والسكون بالسلوك تعلقاً وثيقاً في مراحله ودرجاته كلها، ويتمثل السلوك –عند الصوفية– بالطرق التي يصل من خلالها السالك إلى نهاياته ويحقق بها غاياته، وهو ركن في التصوف، حتى إن بعضهم عرّفه بإدراك كيفية السلوك[79]. وهذه الطرق تكون ببذل الجهد في رياضة النفس ليحقق الصوفي شروط الوصول إلى مراتب العطاء الإلهي من الأحوال والمقامات[80]، على أن درجته في ذلك بحسب استعداده ومرحلته في التصوف نفسه؛ فقد يطلق لفظ السالك على من يصلح للتعليم، وقد يكون بمعنى السائر بمعرفة وتفكر وهو في منزلة بين المريد والمنتهي، وقد يكون بمعنى المتفضل عليه بالحال والموهبة لا بالعلم والاكتساب، حتى يصل إلى مراده[81].

ولأن المراحل السلوكية التي تتعلق بها الحركة والسكون متعددة ومختلفة نظراً لاختلاف الصوفية في منازل الصوفي في الأحوال والمقامات[82]، فقد آثرنا أن نبحث أثرهما فيها بحثاً مطلقاً عن التعيين، فلا نصطلح عليها بالحالية والمقامية، والقصد تبيّن الدلالات المؤثرة لثنائية الحركة والسكون في مراحل السلوك بكونها اعتبارات صوفية بغض النظر عن طبيعة اختلافهم فيها، أو بما للحركة والسكون من تأثير في طبيعتها الكلية، فقيمتها الصوفية تختلف باختلاف أثرها، وسيكون البحث من خلال نماذج تندرج مراحل السلوك تحتها سواء كانت في الوسائل أو الغايات. فالوسائل عندهم هي الطرق التي تتضمن سلوك السائر ليصل بها إلى غايته، وستتمثل هنا في "الوجد" وما يوصل إليه، وأما الغايات فهي ما يوهب للصوفي –بزعمهم– من الأعطيات بحيث تكون علامة على بلوغ الكمال والتمام في مجاهدة النفس، وستتمثل هنا في "التوكل".

المطلب الأول: الوجد:

يقرر الصوفية أن الوجد هو ما يصادف القلب من فزع أو غمّ أو رؤية معنى غيبي أو كشف بين العبد وربه، فإن ضعُف وجده تواجد ليُظهر ما في باطنه على ظاهره، وإذا قوي تمكن وسكن[83]، وقد يعبرون عن معنى هذا المصطلح بأنه ما يصادف القلب من الأحوال المختلفة التي تغيبه عن الشهود، فيحصل له انفعال وحركة قوية تؤثر في الجوارح بدواعيها[84]، ومن ثم يقع تجاذب بين الوجد بالفعل –حيث تحصل الحركة– وبين الوجدِ بالعقل فيكون السكون، وهم يفسرون ذلك بأن قوة الوجد تحرّك الباطن، وأن قوة العقل تضبط الظاهر، (وقد يغلب أحدهما الآخر إما لشدة قوته وإما لضعف ما يقابله، ويكون النقصان والكمال بحسب ذلك، فلا تظنن أن الذي يضطرب بنفسه على الأرض أتم وجداً من الساكن باضطرابه، بل ربّ ساكن أتمُّ وجداً من المضطرب)[85]! وقد يبلغ الوجد بالواجد من الحركة العنيفة والاضطراب الشديد ما يخرج به عن حد الإدراك، كما قد يخرجه حال السكون بفعل الوجد عن الشعور، بما يبلغ بهم ذلك –بزعمهم– تجربة مكاشفة الأحوال بالفعل والكلام وعدم الفعل والكلام[86]!

وإذاً فمن الصوفية مَن يذهب إلى أن الحركة عند الوجد دالة على ضعف السلوك والسالك، فيكون أشبه بالحال، وأن الوجد بالسكون هو مقام الكمال، حيث يمر السالك عند أسبابه –عندهم– بالاضطراب والحركة ثم يؤول أمره

إلى التمكن في الوجد فيسكن ولا يتحرك مع وجْدِه، ومنهم من يرى أن الحركة والسكون في الوجد ليسا على حال واحدة وإنما يترتبان على طبيعة الواردات على القلب؛ فإن كان الوارد يوجب السكون كان السكون في الوجد أتمّ، وإن كان الوارد يوجب الحركة والاضطراب كانتا أكمل فيه؛ لأن عدم حصولهما مع قوة المؤثر دليل على ضعف المحل، وإذا مُدح السكون في الوجد لداعيه مُدحت الحركة عند وجود دواعيها، في حين يعلق فريق ثالث الحركة والسكون في الوجد بما يكون عليه الواجد من القرب والبُعد؛ فالواجد المحجوب يتحرك لغليان الشوق، والواجد الذي حصل له الكشف في دعة وسكون(87).

وللوجد الصوفي بواعث كثيرة، أهمها السماع، وهو سماع الأشعار بالألحان والأنغام(88)، وله عند الصوفية مقام رفيع، فقال بعضهم: (السماع عند الصوفية ركن من أركان الطريقة)(89)؛ لأنه –بزعمهم– طريقة مؤثرة في المعرفة والسلوك تجمع بين حاجات الروح والجسد وتبلغ بالسامع علوماً وكشوفات خاصة وأحوالاً ومقامات شريفة(90)، فهو من مصادر معرفتهم وأحد طرقهم في السلوك(91)، وادعوا أن ما يتملك الواجد من الحركة والاضطراب عند السماع علامة على تقطع الأكباد بسبب البعد بعد القرب(92)، بما يذكرنا بما تقدم في مسألة الميثاق، بل قرر بعضهم أن الوجد بالسماع يبلغ بالواجد إلى وحدة الوجود بأن تترقى النفس في الكشف حتى إذا رجعت إلى حالها وواقعها تصرفت فيه بما حصل لها من الوحدة(93)!

وأحوال السماع الصوفي عند الصوفية حسب أحوال ومنازل السامعين، فثمة سماع للمريدين والمبتدئين لأجل استدعاء الأحوال النفسية، وهناك سماع للصادقين في أوقات فراغهم للاستزادة من تلك الأحوال، وكمال السماع عندهم هو سماع أهل المعرفة والوصول، وهو السماع الذي يكون من غير إرادة ولا قصد ولا غاية؛ لأنهم مغلوبون على ما يرد على قلوبهم وجوارحهم من الحركة والسكون(94)! وكلما كان السالك في الطريق والمجاهدة أبعد كان سماعه أكمل، ولذا ذهب بعض أئمة الصوفية إلى أن الصوفي حقاً هو مَن يسمع السماع ويؤثره على الدواعي والأسباب(95)، ووصفوا من ينكر سماعهم بعدم المعرفة، وبالجهل والضلال عن أسرار الحقيقة(96)!

وإذ يلاحظ على اتجاهات الصوفية الآنفة في تحديد علاقة الحركة والسكون بالوجد وأثرهما فيه، أن الأول يعتمد على طبيعة المحل، والثاني يؤسسه على الوارد، والثالث يعول على حال السالك؛ فإن المشترك بينها عدم المعيار، وغاية الأمر الاعتماد على العرفان، بما أدى إلى تعارضهم؛ فمن اعتمد على المحل جعل الأمر مناطاً بالسكون في قوة الوجد ومغالبة الجوارح مقابل ضعف الوجد بالحركة، بما يجعل معرفة السالك الحقيقي بالوجد أمراً باطنياً لا يُستدل عليه بالظواهر، ومن اعتمد على قوة الوارد على القلب كان المعول عليه عنده هو الفعل والحركة للقول بقوة الوجد وبضعفه عند السكون وترك الفعل، بما يغلّب الظاهر فلا يُعرف ويفتح باباً من المراءة(97)، ومن عوّل على السالك في القرب والبُعد والكشف والحجب أحال إلى معرفة خاصة!

وإن الوجد ليس لفظاً شرعياً في الاصطلاح ولا مسلكاً مشروعاً في العبادة، وأما ما يرد على القلب من الأسباب التي تحمل الإنسان على العبادة من أعمال القلوب وأعمال الجوارح فإنها موقوفة على الدليل الصحيح من الكتاب

والسنة، والحركة والسكون أمران مقيدان بتلك الأدلة وفق منهج صحيح، وتعلق العبادة بالوارد أو بالمحل أو بما يكون عليه المكلف من القرب والبُعد مشروط بذلك، فلا بد من سلامة الوارد على الإنسان بالدليل الصحيح، ولا بد من انقياد المكلف -وهو صاحب المحل- بالمتابعة، والقرب يُدرك بالاتباع للشارع، والبُعد يُعلم بمخالفته، وليس الوجد ودواعيه -مما يميل إليه الإنسان ويرتاح إليه- هو المعول في اعتبار الوارد وتزكية المحل ومعرفة القريب من البعيد، بل إن الاعتماد عليه دليل على مخالفة للكتاب والسنة؛ (فكل مَن اتبّع ذوقاً أو وجداً بغير هدى من الله... فقد اتبع هواه بغير هدى من الله؛ ولهذا كان السلف يعدّون كل من خرج عن الشريعة، في شيء من الدين، من أهل الأهواء ويجعلون أهل البدع هم أهل الأهواء، ويذمونهم بذلك، ويأمرون بألا يغتر بهم ولو أظهروا ما أظهروه من العلم والكلام والحجاج أو العبادة والأحوال)[98].

وسماع الصوفية سماع بدعي محرم، وليس من طرق العبادة، ولا جاء الإذن به، فضلاً عن مشروعيته[99]، لكنه زُيّن لهم فاعتقدوا وزعموا أن الغناء والرقص[100] والصياح من وجوه القربات وأنواع العبادات[101]، وزعموا أنه يحصل لهم بهذا السماع من الكشف والذوق والإدراكات ومشاهدة الحقائق ما لا يوصف، ومضوا على ذلك وقطعوا به ليلهم ونهارهم، واستغنى بعضهم بالغناء والرقص عن المشروع من المأثور من الأوراد والأذكار، وظنوا أنهم بلغوا به المطلوب وظفروا بالمراد ووجدوا الدواء[102]! وهو -في الحقيقة- سقْمٌ وداء وإن التذّوا به وسموه غذاء، كما يلتذ بعض الناس ببعض الأغذية الحسية المحرمة الخبيثة؛ فليس كل ما استلذ به الإنسان يكون طيباً أو حسناً أو نافعاً مفيداً[103]!

ويقابل السماعَ الصوفي البدعي المحرم السماعُ الشرعي المأمور به، وهو سماع الوحي من القرآن والسنة، إذ إنه غذاء الأرواح والنفوس، قال -تعالى-: {وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ} [المائدة: 83].

وإذا اتبع المكلف الدليل كان ما يقع من الحركة والسكون في القلب والجوارح من مقتضيات المتابعة بما جاء به الدليل من الحركة والسكون في العبادات المشروعة سواء كان واجبة أو مندوبة، ومن ثم فحركات وسكنات القلوب الجوارح يصدق بعضها بعضاً، وهي حركات محمودة تقع باتباع المأمور وتحمل على فعل المأمور مما يحبه الله ويرضاه[104]، ولا يُتصور أن يتحرك القلب ويسكن بما يحمل على ذلك من الأسباب المشروعة من الخشية والمحبة والرجاء والتوكل والإنابة والتوبة وغيرها مع ترك الفعل الواجب أو إتيان المحظور من الجوارح، ولا يتصور -في المقابل- أن تتحرك الجوارح بأسبابها المشروعة من العبادات والقلب ساكن عن الحركة مع ما يوجب حركته، كما لا تتصور حركته واضطرابه مع ما يوجب سكونه وطمأنينته من العبادة المتعلقة به والمرتبطة بالجوارح، ومن أوصاف أهل الإيمان حركة قلوبهم بأسبابها المرتبطة بعبادة الجوارح، ومن ذلك ذكر الله وسماع آياته، قال -تعالى-: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (2) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (3) أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ} [الأنفال: 2 – 4]، وقال -عز وجل-: {قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا (107) وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا (108) وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا} [الإسراء: 107

– 109]، فالوجل وخشية الله بسبب ذكره –جل شأنه– حركة في القلب تظهر آثارها على الجوارح، وتلاوة القرآن سبب في زيادة الإيمان والعمل وتوكل القلب والجوارح، بما تشهد له الأعمال المشروعة من إقامة الصلوات والإنفاق، فزكّي هؤلاء بكمال الإيمان، ووعدوا برفعة الدرجات ومغفرة السيئات والرزق الكريم في الآخرة، كما أن سماع الوحي من أسباب الطاعة حساً ومعنى، وسبب في زيادة أعمال القلوب من اليقين والخشية.

وهذا السماع المرضي بآثاره الحميدة على القلب والجوارح دابُ النبيين والمرسلين، وعمل عباد الله الصالحين؛ وهو من أسباب زيادة الإيمان والإقبال على صالح الأعمال[105]، قال –تعالى–: {أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا} [مريم: 58]، وقال –جل شأنه–: {وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ} [التوبة: 124]، وفي حديث عبدالله بن مسعود –رضي الله عنه– أن النبي –صلى الله عليه وسلم– أمره أن يقرأ عليه القرآن، فقرأ عليه سورة النساء، فلما بلغ قوله –تعالى–: {فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا} [النساء: 41]، قال له –عليه الصلاة والسلام– (حسبك الآن)، قال ابن مسعود: (فالتفتُ إليه فإذا عيناه تذرفان)[106]، وفي حديث عبدالله بن الشّخّير –رضي الله عنه– قال: (أتيتُ رسول الله –صلى الله عليه وسلم، وهو يصلي– ولجوفه أزيزٌ كأزيز المرجل[107])[108]؛ فهذه الأحوال من حركة القلب والجوارح هي أحوال الكمال في المعرفة والخشية في حركات القلوب والجوارح وسكناتها بأسباب السماع الشرعي المحمود التي يوفق إليها المؤمن المتبع كما يوفق للمعرفة والخشية بأسباب ما شُرع له كتدبر القرآن، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (728هـ) –رحمه الله– في السماع الشرعي: (ولهذا السماع من المواجيد العظيمة والأذواق الكريمة ومزيد المعارف والأحوال الجسيمة ما لا يسعه خطاب ولا يحويه كتاب، كما أن في تدبر القرآن وتفهّمه من مزيد العلم والإيمان ما لا يحيط به بيان)[109].

وفي المحصلة فإن حركة قلب وجوارح المؤمن تحصل بالعبادة المشروعة، ومن ذلك أن وجل القلب ودمع العين وقشعريرة البدن كمال محمود لثناء الشرع على أصحاب الكمالات الإيمانية به، وما زاد مما يغلب الإنسان فلا يلام فيه، لكن بشرط ألا يخرج العبادة عن حقيقتها أو يفقدها شيئاً من أركانها وواجباتها وسننها، وإن كان ضبط الحركة هو المطلوب[110]، أما ما أحدثه المتصوفة من الحركة والسكون بسبب السماع المحرم بما يشترطون له من الشروط التي يُضاف محظورها إلى محظور السماع أصلاً [111]، وما يحصل فيه من مظاهر المخالفات من اللهو والغناء والرقص والصعق والصياح، وما يكون في الأشعار التي تسمع من المخالفات العقدية العظيمة كالاستغاثة بغير الله –تعالى– والتعطيل وتقرير الحلول ووحدة الوجود، والانشغال عن العبادات وترك الواجبات وغير ذلك، مما يعلم فساده ومخالفته الشرعية بالضرورة، فضلاً عما جاء من الأدلة في النهي عنه وحظره وتحريمه[112].

المطلب الثاني: التوكل:

سبقت الإشارة إلى طرف من تقارير الصوفية لمعاني السكون وترك العمل في مبحث المفاهيم، وأنه عند بعضهم حقيقة المعرفة والغاية منها، ويتكرر الأمر في السلوك العملي للصوفية بما يمثل تطبيقاً لمعنى المكاشفة والوصول إلى

الحقيقة، فمن كبار أئمة الصوفية من قرر أن التوكل وتفويض الأمور إلى الله –تعالى– يتعين بالسكون وعدم الأخذ بالأسباب و(ترك كل سبب يوصل إلى سبب، حتى يكون الحق هو المتولي لذلك)[113]، وعلى هذا المعنى حملوا معاني بعض النصوص الشرعية التي تتضمن الحث على العمل الصالح، فعلى سبيل المثال فسروا العمل بالتوكل كما في قوله –تعالى–: {لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا} [هود: 7]، فقالوا بأن أصدق العمل هو أصدق التوكل[114]، وعبّر آخرون عن هذا المعنى بعبارة تتضمن تفسير التوكل بعدم الحركة، فقالوا: إن (التوكل هو السكون عن الحركات)[115]، كما اعتبر بعضهم قصد المكلف في حركته التي يريد بها تحصيل منفعة نفسه وسعيه في معاشه وطلب رزقه أمراً مذموماً في التوكل[116]! وأشار أبو الحسن الأشعري (330هـ)، إلى هؤلاء الصوفية وبيّن أنهم تركوا الأعمال بذريعة وزعم التوكل، (وقالوا: إذا توكلنا حقيقة التوكل جاءتنا أرزاقنا واستغنينا عن الاضطراب)[117]! أي الحركة.

بل ذهب بعض الصوفية إلى أبعد من ذلك بحمل سكن المخلوقات الذي ورد في بعض النصوص على أنه بمعنى ترك التدبير وعدم الحركة وفعل شيء من الأسباب الحسية المشروعة، وأن ذلك هو حقيقة التوكل على الله والسكون إليه والطمأنينة به، ففي قوله –تعالى–: {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} [الأنعام: 13] أولوا معنى ما سكن بأنه (الذي لا يتحرك إلى سبب من الأسباب...، فمَن لم يدبر له أمراً، بل أسقط التدبير؛ فقد سكن إلى الله وصار لله)[118].

وقد حاول بعض الدارسين حمل معنى التوكل عند الصوفية على الوجه الصحيح وعدم ترك الأسباب، وقرأوا نصوصهم في ضوء ذلك[119]، إلا أنها –تلك النصوص– لا تسعفهم فيما ذهبوا إليه؛ لكون منطوقها يقرر إهمال الأسباب وترك العمل، اتساقاً مع المنهج المعرفي للصوفية بإيجاد منظومة من المفاهيم والدلالات الخاصة التي يترتب السلوك الصوفي عليها كما تقدم[120]، وهو ما يدل على أن المقصود بالسكون عن الحركات ترك العمل مطلقاً، وهو مفسر في عبارات أخرى لهم بأنه أعلى درجات التوكل، وأنه هو توكل الخاصة بحيث يدخل المتوكل في حالة السكون والفناء والرضا، فهو بلا تعلق، فانٍ عن نفسه[121]! وقد تجسد هذا المعنى الصوفي للتوكل في شواهد سلوكية لهم منها الحكاية التالية، وهي أن صوفياً لا يعرف السباحة وقع في نهر دجلة، (فقال له رجل على الشاطئ: أتريد أن أنبّه أحداً ليخرجك؟ قال: لا! فقال: أتريد أن تغرق؟! قال: لا! فقال له: ما تريدُ إذن؟! فقال: ما يريده الحقّ لي! ما شأني بالإرادة؟)[122]!

ومن الباحثين مَن يشير إلى خلل آخر أكبر وأعظم في معاني التوكل عند الصوفية، وهو أن بعض عباراتهم فيه والتي منها: (التوكل ترك التوكل، وهو أن يكون الله لهم حيث كان لهم إذا لم يكونوا موجودين)[123]، تتضمن عقيدة الحلول والاتحاد، حيث ينتفي العبد ولا يكون وجود، ومن ثم يسقط معنى التوكل[124].

وعدا ذلك من نصوص الصوفية في التوكل فما تحتمله مفاهيمها يحتاج إلى منهج السلف بالتفصيل، منها –مثلاً– عبارة ترد عن بعضهم فيما يتعلق بالتعامل مع الأسباب عموماً، بأن يكون الإنسان فيها كالميت بين يدي الغاسل؛ والتفصيل أنه إن كان المقصود أنه كالميت في طلب ما لم يؤمر به وفي ترك دفع ما لم يؤمر بدفعه فإن ذلك

ممدوح لمعنى الاتباع في الأمر والنهي الشرعيين، وإن أراد إسقاط إرادته بالكلية وعدم اعتبار النافع والضار فهو مذموم لمخالفته العقل والحس والدين(125)، وثمة وجه آخر في المدح والذم، وهو أنه إن كان القصد من العبارة الاستسلام لقدر الله والرضا به توكلاً على الله فإن ذلك معنى صحيح يمدح به المكلف، وإن كان على معنى ترك التكليف وما يستلزمه باتخاذ الأسباب المشروعة، فإنه معنى باطل مذموم، فالعبارة صحيحة فيما كُتب على الإنسان لا فيما أُمر به وطلب منه فيه العمل بالدليل(126).

ومن نماذج ذلك أيضاً ما سبق من قولهم إن التوكل ترك كل سبب يوصل إلى سبب.. إلخ؛ فهو باطل إن كان لتقرير ترك الأسباب المأمور بها؛ إذ إن تركها قدح في التوكل، وهو صحيح إن كان القصد ترك الأسباب المباحة لمصلحة أرجح منها، وإن كان لغيره رجع ترك الأسباب المشروعة بالذم(127).

كما أن المعنى الذي فسر به بعض الصوفية أحسن العمل بأنه أصدق التوكل له حظ من النظر على الوجه الصحيح في حقيقة التوكل بالجمع بين فعل الأسباب والاعتماد على الله والرضا بقدره، وقد جاء عن بعض السلف أنه فسرها بمعنى قريب وهو الزهد بالدنيا(128)، لا على ترك الأسباب، وأما حمل آخرين من الصوفية السكون الحسي للمخلوقات على عدم فعل الأسباب المشروعة وأن إسقاط التدبير هو التوكل فلا وجه له، بل هو من مظاهر تأويلهم النصوص لتقرير عقائدهم دون مستند، وإلا فالمعنى في الآية الكريمة تقرير ربوبية الله -تعالى- وملكه كل شيء، على وجهي المعنى عند السلف في: "ما سكن"، فالأول: أن السكن من السكنى، أي: له مُلْك ما استقر؛ فما من مخلوق إلا وهو ذو مستقر، والاستقرار في الليل أوضح(129)، والثاني: على أن السكن بمعنى السكون المقابل للحركة؛ فإنه لما تقدم في الآية التي تسبقها شمول ملك الله لما في السماوات والأرض في قوله -تعالى-: {قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ} [الأنعام: 12]، أعقبه ببيان بشمول ملكه لما يُرى مما يتحرك وما لا يُرى مما هو ساكن، فيكون من ذكر الخاص بعد العام، وأن ملكه -جل شأنه- يشمل الظاهر والخفي، والساكن في الليل أخفى، ويكون ذكر السكون دون الحركة إما لأن ما يعمّه السكون أكثر مما تعمّه الحركة، أو لأن النعمة بالسكون أكثر، أو للفت النظر إلى ما لا يُفطن له عادة وهو الساكن، فيكون من التنبيه إلى التفكر فيما في المخلوقات الخفية التي خلقها الله وما في ذلك من القدرة والحكمة، وفيه معنى إحاطة علم الله بما ظهر وخفي من أعمال العباد(130).

إن التوكل مقام عظيم، وقد أخبر الله أنه يحب المتوكلين، فقال -تعالى-: {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ} [آل عمران: 159]، وأمر نبيه -صلى الله عليه وسلم- بالتوكل، فقال -عز وجل-: {وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا} [الأحزاب: 3]، وأخبر عن رسله -عليهم السلام- أنهم قالوا لأقوامهم: {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا} [إبراهيم: 12]، وأمر الله بالتوكل عباده المؤمنين، قال -جل شأنه-: {وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ} [آل عمران: 122]، وعُلّق الإيمان عليه، فقال -سبحانه-: {وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} [المائدة: 23]، وبيّن أنه من صفات المؤمنين فقال -تعالى-: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} [الأنفال: 2]، وضمن كفاية من يتوكل عليه فقال -تعالى-: {وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ } [الطلاق: 3]، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: (لو أنكم تتوكلون على الله حقّ توكله لرزقكم

كما يرزق الطير؛ تغدو خِماصاً وتروح بطاناً) [131]، إلى غير ذلك من أوجه في دلالة النصوص على عظيم منزلة التوكل[132].

والمعنى الصحيح للتوكل هو أنه (صدق الاعتماد على الله في جلب المنافع ودفع المضار، مع الثقة به سبحانه وتعالى، وفعل الأسباب الصحيحة)[133]، إنه فعل الأسباب النافعة المشروعة مع اعتماد القلب على خالق الأسباب[134]، ومن أعظم المكاسب في حسن التوكل على الله الاعتماد عليه للإعانة والتوفيق في تحصيل المطالب ودفع المضار، ومن ذلك التوفيق للأسباب المشروعة[135]، ودعوى التوكل دون فعل الأسباب عجز وقدح في الحكمة في ربط المسببات بالأسباب وتعطيل لها؛ فالتوكل محله الأسباب الصحيحة وكماله في الاعتماد على الله، ومن فعَل السبب المشروع واعتمد على الله كان توكله صحيحاً ولم يكن فعله السبب قادحاً فيه، بل إنه من التوكل بشرط تعلق القلب بالله، ومنه توكل المؤمن على الله لنيل ثوابه والنجاة من عذابه مع العمل الصالح، وأما توكل العجز والتفريط العمل فلا أثر له، وليس الله بحسْب صاحبه، ولكن حسْب من اتقاه، ومن تقواه فعل الأسباب الصحيحة المأمور بها، لا إضاعتها[136].

إن التوكل المشروع لا ينافي حركة البدن بالأسباب المشروعة، واعتقاد أنه يعني السكون وترك الأعمال وإهمال المكاسب –كما يذهب كثير من الصوفية– قادح فيه[137]، وكما أن الالتفات إلى الأسباب وحدها شرك في التوحيد؛ فإن نفي أن تكون الأسباب الصحيحة أسباباً والإعراض عنها بالكليّة نقص في العقل وقدح في الشرع، والتوكل الصحيح مبني على تحقيق التوحيد باعتماد القلب على الله، واعتبار سببية الأسباب الصحيحة في العقل، واتباع الشرع بفعلها مع تفويض الأمر لله والرضا بقضائه[138].

المبحث الثالث

الحركة والسكون في آداب المريد الصوفي

يمثل المريد ركناً رئيساً في التصوف، والمريد –عند الصوفية– هو مَن صحّ له البدء في الطريقة، ودخل في سلك المنقطعين لها بالاسم، وأخذ بإرادة المعرفة، وشهد له الواصلون وإن لم يتمكن من حال أو مقام[139]. وقد وضع الصوفية للمريد قواعد يطلقون عليها آداباً وأخلاقاً[140]، وتبعهم بعض الدارسين[141]، لكنها –في الحقيقة– شروط يوجبونها على المريد ويرتبون عليها أحكاماً في الطريقة، وهي مؤسسة على أمرين:

الأول: مكانة الشيخ لديهم حيث يغلون فيها غلواً عظيماً، ومن ذلك زعمهم أن الله يغضب لغضب شيخ المريد ويرضى لرضاه، وأعظم من ذلك إيجابهم على المريد ألا يشرك في محبة شيخه شيخاً غيره، وتشبيههم عدم مغفرة ذلك بعدم مغفرة الشرك بالله، وزعمهم قدرة الشيخ على حفظ مريده إن سلم من شرك المحبة! حيث قالوا: (فكما أن الله –تعالى– لا يغفر أن يُشرك به؛ فكذلك محبة الأشياخ لا تَسامح أن يُشرك بها، وكما أن الجبال لا يزحزحها إلا الشرك بالله.. فكذلك الولي لا يزيل همّته عن حفظ مريده من الآفات إلا شركُ موضع خالص المحبة من قلبه، قال –تعالى–: {تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (90) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا} [مريم: 90، 91])[142]! وصرح بعضهم باعتقاد غوث شيوخهم لمريديهم وإجابة ندائهم وقضاء حوائجهم ولو كانوا على البُعد، بل حتى لو كانوا موتى! فقال: (إذا صدَق المريد مع شيخه، ونادى شيخه من مسيرة ألف عام أجابه؛ حياً كان الشيخ أو ميتاً؛ فليتوجه الصادق بقلبه إلى شيخه في كلّ أمر دهمه في دار الدنيا؛ فإنه يسمع صوت شيخه ويُغيثه مما هو فيه)[143]!

الثاني –وهو مترتب على السابق–: رؤيتهم للسلوك، حيث يقرر الصوفية أن المريد لا بد له في مجاهدة النفس ورياضتها من شيخ، مقررين أن صحبته فريضة[144]، وفي قوله –تعالى–: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ} [المائدة: 35] زعموا أنه لا وسيلة أقرب إلى الله من صحبة الشيخ، وأكدوا أن من لم يصحب شيخاً لا يجيء منه شيء ولو كُشف له الغيب[145]! وأن من لا شيخ له فشيخه الشيطان[146]! وأوجبوا على المريد طاعة شيخه بلا سؤال، وأن يتعلق به تعلّق الأعمى، زاعمين أن خطأ شيخه خير من صوابه[147]! وحرّموا عليه النظر في الأدلة[148]!

وسنبحث من آداب وأحكام المريد عند الصوفية[149] ما يتعلق بالحركة والسكون في مجاليها الموضوعيين، وهما يتمثلان في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مطلق الحركة والسكون للمريد:

يقيّد الصوفية مطلق الحركة والسكون للمريد وجميع تصرفاته الدينية والدنيوية، بإذن شيخه فلا يخرج منه برأي أو فعل، وما دام المريد متصوفاً[150] فيجب عليه أن يكون –في تعامله مع شيخه– كالميت بين يدي مغسّله، بحيث ينقاد إليه انقياداً تاماً، ولا يعترض عليه، ولا يشتغل بشيء إلا بعد إذنه، ولو كان طلب علم أو كانت عبادة! فقالوا:

(المريد الصادق مع شيخه كالميت مع مغسّله؛ لا كلام ولا حركة...، ولا يخرج ولا يخالط أحداً، ولا يشتغل بعلم ولا قرآن ولا ذكر إلا بإذنه)[151]!

وبالمقابل حرّموا على المريد أن يقع في نفسه ظن في حركات وسكنات شيخه ولو كان مثقال حبة من خردل، وقالوا إن الظن بالشيخ موهن في إرادة الوصول ومانع من رتب المعرفة، وإن راجع شيخه في رأيه أو قوله أو فعله، ناهيك عن مخالفته فيها؛ فإن معنى ذلك الإبعاد عن الطريقة والحرمان من السلوك، ويكون المريد بذلك أشقى الخلائق وأبعدهم عن السعادة[152]!

إن مريدية المريد المتصوف عند الصوفية تعني أن يُفني إرادته في إرادة شيخه، معتقداً أن في فنائها موتاً لنفسه، وأن نفسه إذا ماتت حيي قلبه، وإذا لم يُفنها ظل محبوساً ومقيداً بها، وكان كالغريق الذي يريد إنقاذ نفسه بنفسه فلا يستطيع[153]، ومن مقتضيات ذلك –عندهم– أن يعتقد في شيخه الكمال وأنه أعرف منه بما يصلح له، فلا يخرج عن أمره ونهيه[154]، وإذا لم يأذن الشيخ لمريده أن يمضي ويتحرك إلى علم أو عمل لم ينفعه علمه ولا عمله! وقالوا لو أن شيخاً بعث مريده في أمر من أمور الدنيا فأُقيمت الصلاة فقال المريد: أدخل المسجد فأصلي ثم أمضي إلى ما أمرني به شيخي، فلا يكون قد أخطأ فقط، ولكنه هوى في الهلكة، ووقع في بئر لا يتبين أسفلها[155]! وأنه لو سافر من غير إذن شيخه لم يكن سفره سيراً إلى الله بحال، ونزعت البركة عنه، ونقض المريد عهد المريدية مع شيخه[156]، ولو حج ولم يستأذن شيخه لم يكن على أصل لأن حظ نفسه لا زال باقياً، والشرط ترك حظه لشيخه[157]، بل ذهب آخرون إلى أنه إن حج من غير إذن شيخه لا يُؤمن ألا تسقط عنه حجة الإسلام[158]!

ولقد زعمت الصوفية أن قواعد آدابهم في تعامل المريد مع الشيخ، والتي منها سلب اختياره واشتراط إذن الشيخ لمريده في جميع تصرفاته، هي من قبيل الاقتداء بالأدب مع مقام النبوة، حيث قدّم بعضهم لآداب المريد بقوله –تعالى–: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [الحجرات: 1]، ثم قال الصوفي: (وهكذا أدب المريد مع الشيخ؛ أن يكون مسلوب الاختيار، لا يتصرف في نفسه وماله إلا بمراجعة الشيخ)[159]!

وما هو أعظم في الغلو وأشد في المخالفة للاعتقاد أن يبلغ مفهوم الطاعة المطلقة والانقياد التام للشيخ عند بعض الصوفية أن يقدم المريد في حركته وسكونه كلام شيخه على كلام الله، وهو قولهم: (لا يكون المريد مريداً إلا بعد أن يكون امتثاله لكلام شيخه أكثر من امتثاله لكلام الله –تعالى–)[160]! ويفسرون إرادة المريد في الحركة والسكون والاختيار بالانصهار في إرادة وأمر شيخه، فيطيعه ولا يعصيه حتى إن أمره بمخالفة الدين؛ (لأنه إذا لم يوافق المريد شيخه حتى في مخالفة دينه؛ فهو لا يزال مريداً لدينه الذي اختاره، لا مريداً لشيخه)[161]! وإن خطر ببال المريد أن يذكّر شيخه بأنه خالف شيئاً من الدين أو طلب منه دليلاً على قوله أو فعله لا يكون صالحاً للتصوف لعدم تخليه عن إرادته والدخول في إرادة الشيخ[162]!

ولقد تقدم –في فاتحة المبحث– طرف من غلو الصوفية في منزلة الشيخ بلغ ببعضهم ألا يكتفي بمنع المريد من

أن يُشرك في محبة شيخه شيخاً آخر، وهي مخالفة لا أصل لها في الشريعة ولا في آداب طلب العلم، فيشبه عدم المسامحة في ذلك بعدم مغفرة الشرك بالله، وهذا من جعل شيوخهم في مقام الأنداد لله، وقد قال –تعالى-: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ} [البقرة: 165]، ومنه الجرأة على الله بتشبيه شرك المريد في محبة الشيخ بالشرك به ونسبة الولد إليه –سبحانه-(163)، والله –عز وجل- يقول: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: 22]، والندّ هو العدل والمثل والنظير(164)! وقال –سبحانه-: {مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ} [الحج: 74].

ثم ما هو أصرح في الضلال من اعتقاد قدرة الشيخ على حفظ مريده من الآفات، وأن هذا الحفظ لا يتخلف إلا إن أشرك المريد في محبة شيخه غيره، والله –تعالى- يقول: {قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا} [الرعد: 16]، وقال –جل شأنه-: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 17]، وقال: {قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ (42) أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ} [الأنبياء: 42، 43]، وما يتصل بذلك من الشرك باعتقاد أن شيخ المريد يغيثه ويجيب نداءه ويقضي حوائجه على القرب والبعد، حياً كان الشيخ أو ميتاً، والله –تعالى- يقول: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [الأعراف: 194]، وقال: {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ} [سبأ: 22].

ومنه التألي على الله بأنه يغضب لغضب شيخ المريد ويرضى لرضاه، وقد قال الله –تعالى-: {قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ} [يونس: 69]، وجعلهم صحبة المريد لشيخه أقرب الوسائل إلى الله في معنى آية سورة المائدة، وهو خلاف المقصود بها من أنه مطلق العمل الصالح المشروع(165)، والمخالفة بإيجاب ما لم توجبه الشريعة من صحبة الشيخ، قال –تعالى-: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: 33]، وتقريرهم أن من لا شيخ له فإنه لا يفلح، والحق أن الفلاح مقرون بالإيمان والعمل الصالح، قال –تعالى-: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (1) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ}، إلى قوله: {وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ} [المؤمنون: 1-9]، وقال –تعالى-: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى (14) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى} [الأعلى: 14، 15].

وكذلك زعمهم أن من لا شيخ له فشيخه الشيطان، وذلك من الإطلاقات الخاطئة(166) التي يريدون بها تأكيد فكرة إفراد شيخ للمريد وتقليده، مع أن طرق العلم ووسائل المعرفة كثيرة وليست بمحصورة بشخص معين، قال –تعالى-: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: 43]، وكل من تعلم من معلم مسألة على وجهها الصحيح بالدليل الصحيح عليها كان شيخاً له فيها(167)، وزعمهم أن خطأ الشيخ خير من صواب المريد، وهو من الغلو وتسويغ الاتباع المذموم، إذ لا خطأ في العلم والمعرفة خير من الصواب، وتحريمهم نظر المريد في الأدلة، والشريعة جاءت بالحث على طلب العلم، ومن ذلك النظر في الأدلة وفقهها، ومن قواعد العلم أن يحرص المعلّم على تعريف

طالب العلم بالأدلة وتقريبها وبيانها له، ومناقشة ما قد يورد عليها، ثم يعود على الطالب بالسؤال ليقف على استيعابه لما أفاده من المسائل والدلائل[168].

وموقف الصوفية في مطلق الحركة والسكون لمن وصفوه بالمريد الصادق، بأن تكون موقوفة على إذن شيخه، هو من اطراد نهجهم وسلوكهم في مخالفة العقيدة ومجافاة الشريعة وبعدهم عن هديها وصراطها المستقيم! فإيجابهم على المريد أن يكون لشيخه كالميت بين يدي غاسله بالطاعة المطلقة والانقياد الكامل التام في جميع الاعتقادات والعبادات والأفعال والتصرفات مع اعتقاد كماله وعصمته هو من مظاهر الشرك، قال الله –تعالى–: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21]، وقال –جل شأنه–: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ} [التوبة: 31]، فإنهم يطيعون أحبارهم ورهبانهم ويتبعونهم مطلقاً في كل أقوالهم وأفعالهم حقاً أو باطلاً، أو رشاداً أو ضلالاً، أو صحيحاً أو كذباً[169]، كما أن في ذلك مكافأة ومضاهاة للرسول، فالطاعة المطلقة من كل وجه والانقياد التام والتصديق الكامل واعتقاد الكمال العصمة في البلاغ عن الله –تعالى– من خصائص الرسول –صلى الله عليه وسلم–[170]، قال –تعالى–: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} [النساء: 80] وقد تعددت أوجه بيان ذلك وتنوعت تصاريف دلائله في القرآن والسنة[171].

كما أن إيجابهم على المريد ألا يخرج وألا يخالط أحداً وألا يشتغل بعلم وقراءة القرآن وذكر الله إلا بإذن شيخه، إنما هو من الغلو المذموم في شيوخهم أيضاً؛ فإنه إيجاب بما لا دليل عليه في الشريعة، بل هو مخالف لها، ولا أصل له في آداب وقواعد طلب العلم، بل هو نقيض لصحيحها، فضلاً عن معارضته للعقل السليم، وتعليلهم لهذه القواعد والآداب بالاقتداء بما يجب من الأدب مع مقام النبوة وجه آخر في الغلو في شيوخهم، والاستدلال له بالنهي عن التقديم بين يدي الله ورسوله في آية الحجرات شطط وزعم باطل وتأويل للآية بما يوافق آراءهم؛ وإلا فالمقصود وجوب توقير النبي –صلى الله عليه وسلم–، والنهي عن العجلة في أمر من أمور الدين قبل معرفة الحكم الشرعي فيه[172]، والأمر بالتوقير هو للنبي –صلى الله عليه وسلم– وليس لشيوخهم، والحكم الشرعي يُعلم من الرسول لا منهم! والذي قد فات الصوفيةَ من الأدب مع مقام النبوة –وهو من عدم التقديم على الله ورسوله– طاعته واتباع هديه وعدم مخالفته وعدم الإحداث في أمره[173]، ولذا فسر بعض العلماء النهي عن التقديم بين يدي الله ورسوله بعدم القول خلاف الكتاب والسنة[174].

ثم ثمة ما هو أعظم في المخالفة بتقرير بعض الصوفية وجوب طاعة المريد شيخه حتى وإن كان في مخالفة الدين؛ فإن ذلك مخالف لقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[175]، وحقيقته داخلة فيما دلت عليه الآية السابقة من اتخاذ الأحبار والرهبان أرباباً، وقد يوقع التابع والمتبوع في الشرك بحسب معرفتهما[176]! وبه لا يكون الصوفي متبعاً للرسول، وإنما تابع لشيخه المخترع فيما يخالف به الرسول[177].

المطلب الثاني: حركة وسكون المريد عند الشيخ:

إذا كان الصوفية أوجبوا على المريد –في قواعد وأحكام آداب تعامله مع شيخه– أن يعلق جميع تصرفاته ومطلق حركاته وسكناته على إذن شيخه، فإن إيجابهم ذلك عليه عند حضوره وفي مجلسه آكد، وهنا يمكن تقسيم هذه

الآداب والأحكام إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: آداب المريد في حضور شيخه مطلقاً: وقد قرروا في ذلك أن يكون حضوره في سكون تام، فيجلس –إذا إذن شيخه– ساكناً وساكتاً، مطرق الرأس، لا يتكئ ولا يلتفت، كما منعوه من أن يمدّ رجله عند غياب شيخه إلى الجانب الذي هو فيه، ومنعوه أن يتحرك أو يتكلم، إلا جواباً لشيخه، وإن احتاج أن يتحرك أو يتكلم للضرورة فبإذن الشيخ(178)! وقد زعم بعض الصوفية عند قوله –تعالى–: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ} [النور: 62]، أن المريدين لشيخوهم كالأمة لنبيهم –صلى الله عليه وسلم–، ومن ثم لا تكون من المريد حركة ولا سكون عند شيخه إلا بإذنه، ومنعوه من مخالفته ولو في نَفَس، وذهبوا إلى أن عاقبة ذلك وخيمة بالخسارة والندم، وقالوا: (فشرط المريد ألا يتنفس بنَفَس إلا بإذن شيخه، وإن خالف شيخه في نَفَس –سراً أو جهراً– فإنه يرى غبّه سريعاً في غير ما يحبه)(179)! ويعللون لذلك بما زعموه من أن الشيخ هو الذي يدخل المريد منه إلى ربه –عز وجل–، وأنه لا باب له غيره(180)!

كما أوجبوا على المريد أن يكون عند شيخه في حال من الانتظار والترقب إلى أن يكشف له الشيخ من معرفته ما يحقق به المريد إرادته ويستكمل به طريقته، كحال من هو على ساحل البحر ينتظر زورقاً يحمله، يريدون أن الساحل الذي يقف عليه المريد هي معرفته القليلة المحدودة، والزورق الذي يحمله هو شيخه العارف، والبحر المعرفة الكاملة بالتصوف وكمال الطريقة التي لا يُبحر فيها سوى شيوخهم، وبينوا أنه بقدر سكون المريد عند شيخه بقدر ما تتحقق إرادته في الطريقة ومعرفته فيها، وفي المقابل فإنه إن تطلع إلى حركة وكلام ضعف مقامه في الطلب، وإذا كانت إرادة المريد الكلام لسؤال الشيخ لاستكمال حاله فإن الصوفية ينصحونه بالسكون ويوصونه بالسكوت؛ لأن الشيخ سيبدأه بما يريد؛ (لأن الشيخ يكون مسُتنطَقاً؛ نُطْقُهُ بالحق، وهو عند حضور الصادقين يرفع قلبه إلى الله ويستمطر ويستقي لهم)(181)!

والتعقيب على هذه الأحكام التي أوجبتها الصوفية على المريد –فيما يسمونها أخلاقاً وآداباً– في حضور شيخه وفي مجلسه، هي بمعنى ما تقدم من التعقيب على أحكامهم وما أوجبوه على المريد في مطلق حركته وسكونه أن تكون بإذن شيخه وأمره، لكن مما يزاد هنا أن تشبيههم مقام شيخ المريد بمقام النبوة، وأن المريدين لشيوخهم كالأمة لنبيهم، هو من الغلو في شيخهم ورفعهم إلى ما لا يبلغونه(182)، كما أن مخالفة المريد لشيخه ليست محرمة إذا كانت بعلم، بل قد تكون مندوبة أو واجبة بحسب حقيقتها، على أن تكون بالأدب الذي ينبغي لطالب العلم؛ فإن العصمة للأنبياء –عليهم السلام–(183)، وقد ذكر بعض العلماء الذين كتبوا في السير طرفاً من أخبار شيوخ الصوفية الذين يتمثلون مع مريديهم هذه العبارة، وكان مريدوهم معهم كالموتى بين أيدي غاسليهم، حتى إنهم لا يتجاسرون على الحركة اليسيرة في حضورهم، فوصفوهم بادعاء المعرفة وزعم الكشف ومعرفة علوم الباطن، مع العري من علم الشريعة(184)!

ومما يحتاج إلى تعقب ونقد خاصين هنا أيضاً، ما قرره بعض الصوفية من مخالفة الاعتقاد باعتبار شيخ المريد بابه إلى الله –تعالى–، وأعظم من ذلك حصره به، فإن كان المقصود به عموماً أن العالم بالله وشرعه، المتابع للنبي –صلى

الله عليه وسلم-، ممن يعلم دين الله فهذا صحيح، لكنه ليس محصوراً للمريد بشيخه كما سبق، وإن كان قصد الصوفية حصر دلالة المريد إلى الله بشيخه فهو من الغلو في شيوخهم، فإنه لا أحد تحصر الحجة بمتابعته إلا الأنبياء والرسل -عليهم السلام- {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ} [النساء: 165]، وهم الذين أنزلت عليهم الكتب وأمروا بتبليغ الدين لهداية الخلق بإذن الله، قال -تعالى-: {وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [الشورى: 52](185).

ومن وجه آخر، فعدا ما تضمنه ما تقدم من اعتبار الصوفية شيوخهم من يحملون الناس إلى المعرفة، فثمة المخالفة للاعتقاد في زعمهم أن شيخ المريد مستنطق بالغيب، وعلى أي وجه حُمل معنى الاستنطاق في النص الذي تقدم عنهم، فهو مخالف لجزمهم بكونه نطقاً بالحق، أي أنه ليس أمراً قابلاً للصواب والخطأ كالفراسة أو الظن أو غيرهما مما قد يصيب الحق وقد لا يصيبه، ومن ثم فالمخالفة من وجهين: الأول: أن يكون اعتقاد نطق الشيخ بمراد المريد بالحق مبنياً على دعوى اطلاع شيخ المريد على الغيب؛ إذ المرادات في القلوب، وما في القلوب غيب، والغيب لا يعلمه إلا الله، قال -تعالى-: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 59]، وقال: {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ} [النمل: 65]، والثاني: أن يكون مبنياً على دعوى المعرفة الخاصة كالإلهام والتحديث، فالخبر بهما غير معصوم فلا يقطع به فضلاً أن يبنى عليه شيء، وإنما الخبر المعصوم هو الخبر من النبي والرسول فقط(186).

القسم الثاني: آداب تعامل المريد في حضور شيخه أثناء السلوك: تقوم قواعد آداب المريد في تعامله مع شيخه في السلوك عند الصوفية، على تعليق حركته وسكونه بإرادة الشيخ وإذنه؛ فإذ منعوا المريد من الحركة الاختيارية وأوجبوا عليه السكون مطلقاً(187)، واستثنوا الحركة اللازمة للإنسان، وهي تتعلق بالقسم السابق، وتكون بعد إذن الشيخ، والحركة التي تكون للسلوك وقطع الطريق، وجعلوها معلقة بشيخ المريد أيضاً، ومن ذلك حركته في السماع، إلا أن يخرج المريد عن حدّ الإدراك فيغيب عنه عقله(188)، ثم أذنوا من منعهم منها ما كان بالقدر الذي يراه الشيخ ويأذن فيه للمريد(189)! ثم يعود إلى سكونه، فقد قالوا: (ينبغي للمريد ألا يتحرك حال السماع بين يدي الشيخ إلا بإشارة منه عليه...، فإذا سكنت فورته فليعد إلى حال سكونه...)(190). واشترطوا في حركة المريد للذكر من إذن الشيخ، وعللوا له بأن شيخه هو يربط قلبه بالله، ويختار الوقت والزمان المناسبين، والأوراد الخاصة، زاعمين أنه يتلقى عن الله ورسوله مباشرة(191)!

والذي قرره الصوفية من تعليق حركة المريد في السماع على إذن شيخه مركب من مخالفات عديدة تقدم بيانها في المبحث السابق، وهي المخالفة في زعمهم أن السماع طريق من طرق العبادة، ثم المخالفة في حكم السماع مجرداً، ثم المخالفة في أن الموقف من السماع والمشاركة فيه بالحركة أو بالسكون مبني على إذن شيخ المريد فيه وليس على الشريعة.

كما أن اشتراطهم لحركة المريد والسالك بالذكر إذن شيخه من المخترعات التي لا دليل عليها، بل هي من باب تقرير الوسائط المحظورة في الشريعة؛ فإنه ليس بين الله -عز وجل- وبين خلقه واسطة في دعائه وعبادته، والذكر من

أعظم الدعاء وأخص مقامات العبادة، وهو مشروع ومأمور به مطلقاً، قال الله -تعالى-: {فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ} [البقرة: 152]، وأمر الله بذكره ذكراً كثيراً يقتضي أن يكون في جميع الأحوال وفي كل الأوقات، فقال -سبحانه-: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا} [الأحزاب: 41][192]، كما مدح الذاكرين في كل أحوالهم، فقال -عز وجل-: {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ} [آل عمران: 191]، وأثنى الله على الذاكرين بكثرة الذكر، ورتب عليه -مع أوصاف محمودة أخرى- الثواب الجزيل، قال -تعالى-: {وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} [الأحزاب: 35]، بما دل على ما تقدم من الإطلاق في مشروعية الذكر، فلا يحتاج الذاكر لكي يذكر الله -تعالى-، إلا أن يكون وفق المشروع وعلى هدي الشارع[193].

وأما ما يزعمونه من أن اشتراط إذن الشيخ في ذكر المريد بسبب معرفته بما يناسب الذكر من الأزمنة والأمكنة فيقع على وجهه المطلوب في الشريعة، وأنه يتلقى ذلك عن الله -تعالى- ورسوله -صلى الله عليه وسلم- مباشرة؛ فكل ذلك من غلوهم المذموم والباطل في شيوخهم ورفعهم فوق منازلهم رتباً ليست لهم ولا يستحقونها[194]؛ فإنه لا أحد يتلقى الدين عن الله -عز وجل- إلا الأنبياء والرسل -عليهم السلام-، ولا أحد يتلقى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد موته مباشرة، وإنما يكون التلقي -بعدُ- بطاعته واتباعه والتلقي عن القرآن الكريم الذي أوحي إليه وعما أوحي إليه من الحكمة فيما صحّ من سنته، بفهم صحيح، والغاية أن الوحي بالدين والشريعة هو للأنبياء والرسل فقط[195].

وعلى فرض أن معرفة العارف بالأزمان والأمكنة الفاضلة للذكر مبنية على علم صحيح بطريق صحيح، فإن ذلك لا يشرع إيجاب الإذن للذكر، وإنما غايته أن يُندب الذاكر إلى معرفته ليكون أكمل وأتم، لا أن يعلق حصوله بمعرفته، فضلاً أن يكون مشروطاً بإذن ذلك العارف على وجه الإيجاب، كما أنه -من وجه آخر- لا يقتضي قصر الذكر على الأماكن والأزمنة الفاضلة؛ فإن الذكر مشروع مطلقاً زماناً ومكاناً إلا فيما نهت الشريعة عن ذكر الله فيه من الأمكنة، والمقصود أن ذلك يبطل إيجاب الصوفية الإذن في الذكر، على أن هذا التعقيب مبني على الأصل في أن الأمر يتعلق بمناقشة الاشتراط للذكر المشروع، وأما الذكر بالمفهوم والحال الصوفيين بما فيه من المحدثات، فإن المحظور والمخالفة فيه تتعلق بمفهومه وحاله صوفياً، وإذن شيخ المريد له فيه لا يرفع حظره ولا يدفع مخالفته للذكر المشروع الموافق للكتاب والسنة وفق منهج الاتباع الصحيح.

الخاتمة

الحمد لله على ما أعان ويسرّ، وأُشير في خاتمة البحث إلى أبرز نتائجه، وهي:

1- أن الحركة والسكون من المكونات الكبرى المؤثرة والمطردة في مجالات التصوف الرئيسة.

2- أن الصوفية يتعاملون مع الحركة والسكون بكونهما دالين خاصين على أصول وقواعد الطريقة.

3- وظّف الصوفية الحركة والسكون في توجيه المصطلحات بما يوافق أصولهم المفهومية، بما فرّغها من حقائقها وحمّلها دلالات خاصة ومضامين خاطئة ومخالفة.

4- اتسم السلوك الصوفي في ضوء ثنائية الحركة والسكون بالمخالفات العقدية والشرعية، كما اتسم بالتناقض بالترك في موضع الأمر بالحركة وفعل السبب، وكذلك في العكس!

5- أن الآداب التي ألزم بها الصوفية المريد أُقيمت على الغلو في شيوخهم والخطأ في فهم السلوك، بما أدى إلى التألي على الله، والجرأة على مقام النبوة، بل بلغ بعضها الشرك، والعياذ بالله!

6- أن المخالفات العقدية الصوفية الكثيرة والكبيرة في الحركة والسكون، هي بسبب فساد منهجهم في التلقي والاستدلال، إذ إنهم اعتمدوا على مصادرهم الخاصة، وانحرفوا عن أصول الاستدلال الموضوعية.

7- اطراد المنهج الصوفي في تأويل النصوص الشرعية بما يوافق أصولهم المعرفية والسلوكية والإرادية.

8- أن الصوفية يقيمون مفاهيمهم وسلوكهم وآدابهم على أصول عرفانية، وآراء خاصة، وتجارب ذاتية!

9- تبيّن بتعقب ونقد الصوفية أن عقيدة أهل السنة والجماعة هي العقيدة الصحيحة التي تتضمن تقرير الأصول والمناهج الموضوعية السليمة، ونقض العقائد والمناهج المخالفة للكتاب والسنة.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان.

المراجع

– الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، العكبري، عبيد الله بن محمد بن بطّة، تحقيق رضا نعسان، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، طبعة ثانية 1415هـ.

– أبو يزيد البسطامي: المجموعة الصوفية الكاملة، ويليه كتاب تأويل الشطح، تقديم وتحقيق قاسم محمد عباس، دار المدى، دمشق، طبعة أولى 2004م.

– إحياء علوم الدين، الغزالي؛ أبو حامد محمد بن محمد، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

– أربع رسائل في التصوف لأبي القاسم القشيري، السامرائي، الدكتور قاسم، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، طبعة أولى 1389هـ.

– الاستقامة، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، طبعة أولى ١٤٠٣هـ.

– اصطلاحات الصوفية، ابن عربي؛ محمد بن علي، راجعه عبدالرحمن حسن، عالم الفكر، القاهرة (د.ت).

– الاعتصام، الشاطبي، إبراهيم بن موسى، تحقيق مجموعة من المحققين، دار ابن الجوزي، الرياض، طبعة أولى 1429هـ.

– الأعلام، الزركلي، خير الدين بن محمود، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة خامسة عشرة، 2002م.

– الأعمال الصوفية، النفَّري، محمد بن عبدالجبار، راجعها وقدم لها سعيد الغانمي، منشورات الجمل، ألمانيا، طبعة أولى 2007م.

– الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية، الشعراني، عبدالوهاب، حققه طه عبدالباقي سرور وزميله، مكتبة المعارف، بيروت، طبعة أولى 1408هـ.

– إيقاظ الهمم في شرح الحكم، ابن عجيبة، أحمد بن محمد، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

– الإيمان الأوسط، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، تحقيق الدكتور علي الزهراني، دار ابن الجوزي، الدمام، طبعة أولى ١٤٢٣هـ.

–البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ابن عجيبة، أحمد بن محمد، تحقيق أحمد رسلان، القاهرة، 1419هـ.

– بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، حققه محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1416هـ.

– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز، تحقيق الدكتور بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، طبعة أولى 1424هـ.

– تاريخ التصوف الإسلامي، بدوي، الدكتور عبدالرحمن، الشعاع للنشر، القاهرة، طبعة ثالثة 2008م.

– التحفة العراقية في الأعمال القلبية، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ثانية ١٣٩٩هـ.

– تحليل الخطاب الصوفي في ضوء المناهج النقدية المعاصرة، لعلي، آمنة، منشورات الاختلاف، الجزائر، طبعة أولى 1431هـ.

– تحولات الوجود والمعرفة عند الصوفية، الربيعي، الدكتور إسماعيل، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، ع 10، 2010م.

– تذكرة الأولياء، العطاء، فريد الدين، صححه أحمد آرام، (دون بيانات طبع).

– تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله، اعتنى به محمد العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، طبعة ثالثة 1433هـ.

– تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، طبعة ثالثة 1419هـ.

– تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1419هـ.

–تفسير القرآن الكريم سورة المائدة، العثيمين، الشيخ محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، طبعة أولى 1435هـ.

–تفسير القرآن الكريم سورة الأنعام، العثيمين، الشيخ محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، طبعة أولى 1433هـ.

– التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، عبدالرؤوف، عالم الكتب، القاهرة، طبعة أولى 1410هـ.

– التصوف الإسلامي، الرومي، صهيب، بيسان للنشر، بيروت، طبعة أولى 2007م.

– التصوف الإسلامي: رياضة روحية خالصة، مراد، الدكتور سعيد، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، طبعة أولى 2007م.

– التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، مبارك، الدكتور زكي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م.

– التصوف: الثورة الروحية في الإسلام، عفيفي، أبو العلا، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2020م.

– التصوف في مرآة معاصرة، قراوزان، ليلى، وزمزمي، محمد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، مجلد 27، (2)، 2013م.

– التصوف: المنشأ والمصادر، ظهير، الشيخ إحسان إلهي، إدارة ترجمان السنة، لاهور – باكستان، طبعة أولى 1406هـ.

– التعرف لمذهب أهل التصوف، الكلاباذي، محمد بن إسحاق، تحقيق آثر جون آربري، دار الوراق، بيروت، طبعة أولى 2010م.

– تلبيس إبليس، ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، دار الفكر، بيروت، طبعة أولى 1421هـ.

– تهذيب الأسرار، الخركوشي، عبدالملك بن محمد، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999م.

– تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، السعدي، الشيخ عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة أولى 1420هـ.

– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، محمد بن جرير، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، (د.ت).

- جامع المسائل، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، تحقيق مجموعة من المحققين، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة ثانية 1440هـ.

- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، تحقيق مجموعة من المحققين، دار العاصمة، الرياض، طبعة ثانية 1419هـ.

- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ابن القيم، محمد بن أبي بكر، حققه محمد الإصلاحي، خرج أحاديثه زائد النشيري، راجعه سليمان العمير وزميله، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة رابعة ١٤٤٠هـ.

- جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني، براده، علي حرازم ابن العربي، ضبطه وصححه وخرج آياته عبدالله عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1417هـ.

- حصول المأمول بشرح ثلاثة الأصول، الفوزان، الشيخ عبد الله، مكتبة الرشد، الرياض، طبعة أولى 1422هـ.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبدالله، مطبعة السعادة، القاهرة، 1394هـ.

- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، طبعة ثانية ١٤١١هـ.

- الدر المنثور في التفسير المأثور، السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

- دراسات في التصوف، ظهير؛ الشيخ إحسان إلهي، دار الإمام المجدد، القاهرة، طبعة أولى 2005م.

- ذمّ ما عليه مدعو التصوف من الغناء والرقص وضرب الف وسماع المزامير ورفع الأصوات المنكرة بما يسمونه ذكراً وتهليلاً، ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ثانية 1403هـ.

- رسالة في ذم البدعة وأهلها، لأبي الحسن الصغير، تحقيق الدكتور عواد المعتق، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، عدد 67، 1423هـ.

- الرسالة القشيرية، للقشيري، عبدالكريم بن هوازن، تحقيق الدكتور عبدالحليم محمود وزميله، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

- الروح، ابن القيم؛ محمد بن أبي بكر، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه كمال قالمي، راجعه سعود العريفي وزميله، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة ثالثة ١٤٤٠هـ.

- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة أولى 1422هـ.

- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، محمد بن أبي بكر، تحقيق مجموعة من المحققين، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة ثالثة ١٤٤٠هـ.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني، الشيخ محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة أولى 1415هـ.

- سنن الترمذي، خرج أحاديثه الدكتور بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، طبعة أولى ١٩٩٦م.

- سنن النسائي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، طبعة أولى 1348هـ.

- سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ثالثة 1405هـ.

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للآلكائي، هبة الله بن الحسين، تحقيق الدكتور أحمد الغامدي، دار طية، الرياض، الثامنة 1423هـ.

- شرح التجليات الإلهية، ابن عربي، محمد بن علي، قدم لها وجمعها ولخصها ابن سودكين النوري، تحقيق وتعليق الدكتور محمد العدلوني الإدريسي، دار الثقافة، الرباط - المغرب، طبعة أولى 1430هـ.

- شرح حديث النزول، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة خامسة ١٣٩٧هـ.

- شرح السنة، البربهاري، الحسن بن علي، دراسة وتحقيق خالد الردادي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، طبعة أولى 1414هـ.

- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، محمد بن علي الحنفي، خرّج أحاديثه الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة عاشرة ١٤١٧هـ.

- شرح العقيدة الواسطية، العثيمين، الشيخ محمد، خرج أحاديثه واعتنى به سعد الصميل، دار ابن الجوزي، الدمام، طبعة سادسة 1421هـ.

- الشريعة، الآجري، محمد بن الحسين، تحقيق الدكتور عبدالله الدميجي، دار الوطن، الرياض، طبعة ثانية 1420هـ.

- شطحات الصوفية، بدوي، الدكتور عبدالرحمن، وكالة المطبوعات، الكويت، (د.ت).

- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، محمد بن أبي بكر، تحقيق زاهر بلفقيه، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة ثانية 1441هـ.

- صحيح ابن خزيمة؛ حققه وخرج أحاديثه الدكتور محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ت).

- صحيح البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، طبعة خامسة ١٤١٤هـ.

- صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة أولى 1421هـ.

- صحيح الجامع الصغير وزياداته، الألباني، محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ت).

- صحيح مسلم، طبعة مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، طبعة أولى 1374هـ.

- صرعى التصوف، خوالدية، أسماء، منشورات الاختلاف، الجزائر، طبعة أولى 1435هـ.

- صفة الصفوة، ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، تحقيق أحمد علي، دار الحديث، القاهرة، 1421هـ.

- صلاة القطب ابن مشيش، ابن عجيبة، أحمد بن محمد، دار الرشاد، الدار البيضاء، (د.ت).

- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، محمد بن أبي بكر، تحقيق الدكتور علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، طبعة أولى ١٤٠٨هـ.

– طبقات الأولياء، ابن الملقن، عمر بن علي، تحقيق نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة ثانية 1415هـ.

– طبقات الصوفية، السلمي، أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين، تحقيق نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة ثالثة 1418هـ.

– طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، محمد بن أبي بكر، حققه محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه زائد أحمد النشيري، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة رابعة 1440هـ.

– العقد النفيس في نظم جواهر التدريس، ابن إدريس، أحمد الحسني، دار جوامع الكلم، القاهرة، (د.ت).

– العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، ابن عبدالهادي المقدسي، محمد بن أحمد، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة ثالثة 1440هـ.

– العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، المقبلي، صالح بن مهدي، دار الحديث، بيروت، طبعة ثانية 1405هـ.

– عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى ١٤١٧هـ.

– عوارف المعارف، السهروردي، عمر بن محمد، تحقيق الدكتور عبدالحليم محمود وزميله، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

– غريب الحديث، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، حققه الدكتور عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى ١٤٠٥هـ.

– الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، الجيلاني، عبدالقادر بن موسى، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة أولى 1417هـ.

– فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، محمد صديق خان، عني بطباعته عبدالله الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة أولى 1412هـ.

– فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، آل الشيخ، الشيخ عبد الرحمن بن حسن، عني به الشيخ محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، طبعة سابعة ١٣٧٧هـ.

– الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصولية، ابن عجيبة، أحمد بن محمد، راجعة عبدالرحمن حسن محمود، دار عالم الفكر، القاهرة، (د.ت).

– الفتوحات المكية، ابن عربي، محمد بن علي، ضبطه وصححه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى 1420هـ.

– الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، خرج أحاديثه الشيخ عبدالقادر الأورناؤوط، دار البيان، دمشق، طبعة أولى 1405هـ.

– الفوائد، ابن القيم، محمد بن أبي بكر، تحقيق محمد عزير شمس، راجعه جديع الجديع وزميلاه، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة رابعة ١٤٤٠هـ.

– قراءات في النص الإسلامي: من النص إلى التأويل، بدر، الدكتور عادل، سكاتولين، الدكتور جوزيبي، دار مصر المحروسة، القاهرة، طبعة أولى 2001م.

– القول المفيد على كتاب التوحيد، العثيمين، الشيخ محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، طبعة ثانية ١٤٢٤هـ.

– قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، أبو طالب المكي؛ محمد بن علي، تحقيق الدكتور محمود الرضواني، مكتبة دار التراث، القاهرة، طبعة أولى 1422هـ.

– كشف القناع عن حكم الوجد والسماع، القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم، دار الصحابة، طنطا، طبعة أولى 1412هـ.

– كشف المحجوب، الهجويري، علي بن عثمان، دراسة وترجمة وتعليق إسعاد قنديل، تقديم بديع جمعة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، طبعة 2007م.

– لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، طبعة ثالثة ١٤١٤هـ.

– لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، دار البشائر، دمشق، طبعة أولى ٢٠٠٢هـ.

– لطائف الإشارات، القشيري، عبدالكريم بن هوازن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ثالثة.

– اللمع، السراج الطوسي، عبدالله بن علي، تحقيق الدكتور عبدالحليم محمود وزميله، دار الكتب الحديثة، القاهرة، (د.ت).

– لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، السفاريني، محمد ابن أحمد، مؤسسة الخافقين، دمشق، طبعة ثانية ١٤٠٢هـ.

– الوافي بالوفيات، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، حققه أحمد الأرناؤوط وزميله، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة أولى ١٤٢٠هـ.

– مجموع الفتاوى، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، طبعة أولى 1425هـ.

– مختار الصحاح، الرازي، محمد بن أبي بكر، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة خامسة 1420هـ.

– مدارج السالكين في منازل السائرين، ابن القيم، محمد بن أبي بكر، تحقيق مجموعة من المحققين، دار عطاءات العلم، الرياض، طبعة ثانية 1441هـ.

– مراحل السلوك الصوفي من خلال الحكم العطائية، صحري، الدكتور محمد، (د.ت).

– المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى ١٤١١هـ.

– مسند الإمام أحمد، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وزملاؤه، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة أولى 1421هـ.

- المصادر العامة للتلقي عند الصوفية، سليم، الدكتور صادق، الرياض، طبعة ثانية 1427هـ.

- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، الحكمي؛ الشيخ حافظ، عناية عمر بن محمود، دار ابن القيم، الدمام، طبعة أولى ١٤١٠هـ.

- معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، الحسين بن مسعود، دار طيبة، الرياض، طبعة رابعة ١٤١٧هـ.

- معجم اصطلاحات الصوفية، الكاشاني؛ عبدالرزاق ، تقديم وتعليق الدكتور عبدالعال شاهين، دار المنار، القاهرة، طبعة أولى 1413هـ.

- المعجم الصوفي، الحكيم، الدكتورة سعاد، دندرة للطباعة والنشر، بيروت، طبعة أولى 1401هـ.

- المعجم الصوفي، عبدالرازق، الدكتور محمود، دار ماجد عسيري، جدة، طبعة أولى 1425هـ.

- معجم المصطلحات الصوفية، الحنفي، الدكتور عبدالمنعم، دار المسيرة، بيروت، طبعة ثانية 1407هـ.

- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق الدكتور محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، طبعة أولى ١٤٢٤هـ.

- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، حققه عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، طبعة ١٣٩٩هـ.

- معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، أبو زيد، الشيخ بكر، دار العاصمة، الرياض، طبعة ثانية 1417هـ.

- معراج التشوف إلى حقائق التصوف، ابن عجيبة، عبدالله بن أحمد، تقديم وتحقيق الدكتور عبدالمجيد خيالي، مركز التراث الثقافي، الدار البيضاء — المغرب، (د.ت).

- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، تحقيق صفوان الداودي، دار القلم، دمشق، طبعة أولى ١٤١٢هـ.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، أحمد بن عمر، حققه وعلق عليه محيي الدين ديب ميستو وزملاؤه، دار ابن كثير، دمشق، طبعة أولى ١٤١٧هـ.

- المكتوبات الربانية، السرهندي، أحمد بن عبدالأحد، جمعها يار محمد الطالقاني، علق عليها مصطفى عبدالهادي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ثانية 2015م.

- مناقب الأبرار ومحاسن الأخيار، الموصلي، الحسين بن نصر، تحقيق الدكتور محمد الجادر، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين – الإمارات العربية المتحدة، طبعة أولى 1427هـ.

- من قضايا التصوف في ضوء الكتاب والسنة، الجليند، الدكتور محمد السيد، دار اللواء، الرياض، طبعة ثالثة 1410هـ.

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، طبعة أولى 1406هـ.

- موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، العجم، الدكتور رفيق، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة أولى 1999م.

- النبوات، ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، تحقيق الدكتور عبدالعزيز الطويان، دار أضواء السلف، الرياض، طبعة أولى 1420هـ.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني، تحقيق طاهر الزاوي وزميله، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، أحمد بن محمد، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.

الحواشي والإحالات:

(**1**) انظر مقدمة الدكتور عبدالعال شاهين لكتاب معجم اصطلاحات الصوفية للكاشاني، ص11.

(**2**) انظر: التصوف: المنشأ والمصادر، للدكتور إحسان إلهي ظهير، ص36.

(**3**) عمر بن محمد بن عبدالله بن عمويه البكري السُّهْرَوَرْدي، من كبار الصوفية، وليَ أربطتهم وانتهت إليه رئاستهم في زمنه، من مؤلفاته: عوارف المعارف، وجذب المحبوب إلى مواصلة المحبوب، ونغبة البيان في تفسير القرآن، وكشف الفضائح اليونانية ورشف النصائح الإيمانية، توفي سنة 632 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، 373/22، و: طبقات الأولياء، لابن الملقن، ص262، و: الأعلام، للزركلي، 62/5.

(**4**) عوارف المعارف، 210/1.

(**5**) انظر: التصوف: الثورة الروحية في الإسلام، للدكتور أبو العلا عفيفي، ص19.

(**6**) انظر: المصدر السابق، ص185.

(**7**) انظر: الاعتصام، للشاطبي، 104/2.

(**8**) انظر: المعجم الصوفي، للدكتورة سعاد الحكيم، ص327.

(**9**) انظر: أبو يزيد البسطامي: المجموعة الصوفية الكاملة، ص148-149، و: شرح صلاة القطب بن مشيش، لابن عجيبة، ص29.

(**10**) اللمع، للطوسي، 84/1.

(**11**) انظر: طبقات الصوفية، للسلمي، ص234.

(**12**) مدارج السالكين، 175/3.

(**13**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 130/5، و247/5.

(**14**) رواه البخاري، ح (6502).

(**15**) رواه الترمذي، ح (3579)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والنسائي، ح (572)، وابن خزيمة في صحيحه، ح (1147)، قال الحاكم في مستدركه، 453/1: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وصححه الألباني في صحيح الجامع، 259/1، رقم (1173).

(**16**) رواه مسلم، ح (482).

(**17**) انظر: الاستقامة، لابن تيمية، 138/1، و: شرح حديث النزول له، ص114، و: مجموع الفتاوى له، 509/5.

(**18**) رواه البخاري، ح (52)، ومسلم، ح (1599).

(**19**) انظر: منهاج السنة، لابن تيمية، 574/8، و: شفاء العليل، لابن القيم، 349/1.

(**20**) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، للشيخ محمد العثيمين، 92/2.

(**21**) انظر: الصواعق المرسلة، لابن القيم، 1125/11.

(**22**) الروح، لابن القيم، 623/2.

(**23**) انظر طرفاً من أقوال الصوفية التي تضمنت ما يخالف الشريعة في المحبة والشوق، في: اللمع، للطوسي، ص87، و95، و: التعرف لمذهب أهل التصوف، للكلاباذي، ص154، و156، و: قوت القلوب، لأبي طالب المكي، 1104/2، و1062 وما بعدها، الرسالة القشيرية، 485/1، و497، و: كشف المحجوب، للهجويري، 550/2.

(**24**) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 32/2.

(**25**) انظر: الإيمان الأوسط، لابن تيمية، ص158، و: فتح المجيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن، ص333، و: معارج القبول، للشيخ حافظ الحكمي، ص438/2.

(**26**) رواه النسائي، ح (1305)، وأحمد، ح (18351)، وصححه الألباني في صحيح الجامع، 279/1، رقم (1301).

(**27**) انظر: الجواب الكافي، لابن القيم، 429/1.

(**28**) انظر: شرح السنة، للبربهاري، ص111.

(**29**) انظر: دراسات في التصوف، لإحسان إلهي ظهير، ص200.

(**30**) انظر: درس التعارض، لابن تيمية، 484/8، و: شرح الطحاوية، لابن أبي العز، 309/1.

(**31**) انظر: الروح، لابن القيم، 330/1، و: لوامع الأنور البهية، للسفاريني، 47/2. وقد أطال الإمام ابن القيم –رحمه الله– في ذكر الأقوال في مسألة مستقر الأرواح. انظر: الروح، 274/1–351.

(**32**) لم أجد له ترجمة.

(**33**) تهذيب الأسرار، للخركوشي، ص28.

(**34**) انظر: تاريخ التصوف الإسلامي، للدكتور عبدالرحمن بدوي، ص26.

(**35**) صحيح البخاري، 37/1.

(**36**) انظر: زاد المعاد، لابن القيم، 370/1.

(**37**) انظر: الاستقامة، لابن تيمية، 158/2.

(**38**) انظر: من قضايا التصوف في ضوء الكتاب والسنة، للدكتور محمد السيد الجليند، ص60.

(**39**) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 174/7.

(**40**) انظر: الجواب الصحيح، لابن تيمية، 5/،141.

(**41**) انظر: جامع البيان، لابن جرير الطبري، 463/21، و: الإبانة، لابن بطة، 334/1، و: معارج القبول، للشيخ حافظ الحكمي، 589/2، و647.

(**42**) محمد بن موسى الواسطي، يُعرف بابن الفَرْغَاني، من كبار أئمة الصوفية، ومن قدماء أصحاب الجنيد، له أقوال مشهورة عند الصوفية في السلوك ورياضة النفوس، توفي سنة 320هـ. انظر: الرسالة القشيرية، للقشيري، 108/1، طبقات الصوفية، للسلمي، ص302، و: الأعلام، للزركلي، 117/7.

(**43**) الرسالة القشيرية، للقشيري، 443/2.

(**44**) طيفور بن عيسى بن شرُوسان البسطامي، من أعلام الصوفية المقدمين، نُسبت إليه أقوال شنيعة تدل على فساد المعتقد، لكن اختُلف في نسبتها إليه، وقيل إنه كان يقولها عند السُّكر والاصطلام، توفي سنة 261هـ. انظر: طبقات الصوفية، للسلمي، ص67، و: سير أعلام النبلاء، للذهبي، 86/13، و: وفيات الأعيان، لابن خلكان، 531/2، و: الوافي بالوفيات، للصفدي، 295/16، و: لسان الميزان، لابن حجر، 361/4، و: الأعلام، للزركلي، 235/3. و"السُكر": الغياب عن تمييز الأشياء، انظر: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، للدكتور رفيق العجم، ص469، و: المعجم الصوفي، للدكتور محمود عبدالرازق، 768/2، و"الاصطلام": الوله الغالب على القلب، انظر: اصطلاحات الصوفية، للكاشاني، ص55، و: موسوعة مصطلحات الصوفية، للدكتور رفيق العجم، ص68، و: معجم مصطلحات الصوفية، للدكتور عبدالمنعم الحنفي، ص17.

(**45**) تهذيب الأسرار، للخركوشي، ص46.

(46) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف، للكلاباذي، ص197، و: حلية الأولياء، لأبي نعيم، 256/10.

(47) انظر: الرسالة القشيرية، للقشيري، 2/1، و: طبقات الأولياء، لابن الملقن، ص398.

(48) أبو يزيد البسطامي: المجموعة الصوفية الكاملة، ص59.

(49) رواه الحاكم في المستدرك، ح (8739)، وصححه ووافقه الذهبي، ورواه موقوفاً الآجري في الشريعة برقم (895)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم (2208).

(50) انظر: طبقات الصوفية، للسلمي، ص74، و: مناقب الأبرار، للموصلي، 195/1.

(51) حيث سئُل: (بأي شيء وجدت هذه المعرفة؟ قال: ببطنٍ جائع، وبدنٍ عارٍ). الرسالة القشيرية، للقشيري، 56/1، و: قوت القلوب، لأبي طالب المكي، 282/2، و: طبقات الأولياء، لابن الملقن، ص399. ويرى بعض الباحثين أن مثل هذا القول قرينة على التأثر الصوفي بالفلسفة الغنوصية الإشراقية. انظر: دراسات في التصوف، لإحسان إلهي ظهير، ص97 وما بعدها.

(52) طبقات الصوفية، للسلمي، ص71، و: حلية الأولياء، لأبي نعيم، 38/10، و: صفة الصفوة، لابن الجوزي، 305/2.

(53) انظر: التصوف في مرآة معاصرة، لليلى قراوزان ومحمد زمزمي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، مجلد 27، (2)، 2013م، ص477.

(54) انظر: طبقات الصوفية، للسلمي، ص68.

(55) انظر: من قضايا التصوف، للدكتور محمد السيد الجليند، ص112.

(56) الرسالة القشيرية، للقشيري، 478/2. وقد أشار الإمام ابن القيم –رحمه الله– إلى أن الصوفية لا يعتمدون في أحوالهم إلى الكتاب والسنة وإنما إلى مصادرهم الخاصة، حتى قادهم ذلك إلى ترك العمل. انظر: مدارج السالكين، 361/2.

(57) أبو القاسم الجنيد بن محمد النهاوندي القواريري، شيخ الصوفية وإمام الطائفة، تفقه على أبي ثور، وأتقن العلم، ثم أقبل على شأنه ولزم العبادة والزهد على طريقة مستقيمة، وكان يقول: علمنا مضبوط بالكتاب والسنة، مَن لم يحفظ الكتاب ويكتب الحديث ولم يتفقّه؛ لا يُقتدى به، كما ذمّ علم الكلام وحذر منه وكان يقول: أقل ما في الكلام سقوط هيبة الرب –جل جلاله– من القلب، وإذا عري القلب من الهيبة عري من الإيمان، توفي سنة 297 هـ. انظر: طبقات الصوفية، للسلمي، ص155، و: حلية الأولياء، لأبي نعيم، 255/10، و: الرسالة القشيرية، للقشيري، 78/1، و: صفة الصفوة، لابن الجوزي، 518/1، و: سير أعلام النبلاء، للذهبي، 66/14، و: الأعلام، للزركلي، 141/2.

(58) طبقات الصوفية، للسلمي، ص158.

(59) انظر: تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص325.

(60) الكشف: ظهور ما يستتر على الفهم كأنه رأي عين، أو هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الخفية وجوداً وعدماً. وهو أقسام. انظر: موسوعة المصطلحات الصوفية، للدكتور رفيق العجم، ص790، و: معجم مصطلحات الصوفية، للدكتور عبدالمنعم الحنفي، ص225. ويرتبط الكشف الذاتي عند الصوفية بأعلى مراتب المعرفة. انظر: تحولات الوجود والمعرفة عند الصوفية، للدكتور إسماعيل الربيعي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، ع 10، 2010م، ص115.

(61) انظر: الأعمال الصوفية، للنفّري، ص270.

(62) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم، 362/2.

(63) حلية الأولياء، لأبي نعيم، 36/10، و: صفة الصفوة، لابن الجوزي، 305/2.

(64) انظر: تحليل الخطاب الصوفي، آمنة بلعلي، ص22.

(**65**) انظر: كشف المحجوب، للهجويري، 613/2.

(**66**) انظر: اصطلاحات الصوفية، لابن عربي ، ص31.

(**67**) مجموع الفتاوى، 417/11.

(**68**) الفوائد، لابن القيم، 248/1.

(**69**) انظر: الرسالة القشيرية، 178/2.

(**70**) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم، 317/3.

(**71**) انظر: المصدر السابق، 282/4.

(**72**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 77/11.

(**73**) رواه البخاري، ح (5063)، ومسلم، ح (1401).

(**74**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 43/7.

(**75**) رواه البخاري، ح (4344).

(**76**) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص234. وانظر: عمدة الحفاظ، للسمين الحلبي، 505/1، و: بصائر ذوي التمييز، للفيروزآبادي، 544/2، و: مقاليد العلوم، للسيوطي، ص204، و: التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، ص100.

(**77**) لا يورد على هذا وُصف الملائكة –عليهم السلام– بالخوف من الله –عز وجل–، في قوله –تعالى–: {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ} [النحل: 50]؛ فإنهم وصفوا بخشيته أيضاً، والخشية تستلزم الخوف، وفيها زيادة معنى التعظيم والهيبة والإجلال لمن يُخشي لمعرفته والعلم به، كما سبق قريباً. وانظر: فتح البيان، لصديق خان، 91/8.

(**78**) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم، 181/2، و: حصول المأمول بشرح ثلاثة الأصول، للشيخ عبدالله الفوزان، ص89.

(**79**) انظر: معراج التشوف إلى حقائق التصوف، لابن عجيبة، ص25.

(**80**) انظر: مراحل السلوك الصوفي من خلال الحكم العطائية، للدكتور محمد صحري، ص4.

(**81**) انظر: المعجم الصوفي، للدكتور محمود عبدالرازق، 756/2.

(**82**) يعرّف بعض الصوفية "الحال" بأنه معنى يرد إلى القلب لا يستطيع العبد دفعه بالكسب، وأما "المقام" فهو ما يتحقق للعبد من الآداب بنوع تصرف ومجاهدة، فالحال متحول، والمقام ثابت، وقد يكون الشيء في ذاته حالاً ثم يتحول إلى مقام، وعند بعضهم أن المقام ثبات الوصف بعد استيفاء الشروط، والحال تغيُّرُ الأوصاف على العبد. انظر: اصطلاحات الصوفية، لابن عربي، ص9، و: معجم اصطلاحات الصوفية، للكاشاني، ص81، وص107، و: كشف المحجوب، للهجويري، 408/2، و: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، للدكتور رفيق العجم، ص267، وص917.

(**83**) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف، للكلاباذي، ص162.

(**84**) انظر: اللمع، للطوسي، ص375.

(**85**) إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، 303/2.

(**86**) انظر: شطحات الصوفية، للدكتور عبدالرحمن بدوي، ص11، و: تحليل الخطاب الصوفي، لآمنة بلعلي، ص180.

(**87**) انظر: كشف المحجوب، للهجويري، 661/2.

(**88**) انظر: الرسالة القشيرية، للقشيري، 504/2.

(**89**) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة، 362/4.

(90) انظر: إحياء علوم الدين، للغزالي، 293/2.

(91) انظر: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية، للدكتور صادق سليم، ص471.

(92) انظر: تهذيب الأسرار، للخركوشي، ص345.

(93) انظر: شرح التجليات الإلهية، لابن عربي، ص85، و: كشف المحجوب، للهجويري، 652/2.

(94) انظر: الرسالة القشيرية، للقشيري، 512/2.

(95) انظر: عوارف المعارف، للسهروردي، 7/2.

(96) انظر: معراج التشوف، لابن عجيبة، ص64.

(97) انظر: تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص228.

(98) الاستقامة، لابن تيمية، 253/1.

(99) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ص183.

(100) بعد أن ذمّ بعض الصوفية الرقص، ذهب إلى أن ما يكون منهم هو خفّة القلب تتسلط على الرأس فيحصل الاضطراب، وأن ذلك ليس رقصاً وإنما هو صهر للروح، وأن مَن يسميه رقصاً مجانب للصواب! انظر: كشف المحجوب، للهجويري، 665/2.

(101) انظر: تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص220، و: التصوف، الثورة الروحية في الإسلام، لأبي العلاء عفيفي، ص228.

(102) انظر: كشف القناع عن حكم الوجد والغناء، للقرطبي، ص17،

(103) انظر: الاستقامة، لابن تيمية، 407/1.

(104) انظر: التحفة العراقية، لابن تيمية، ص74.

(105) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ص185.

(106) رواه البخاري، ح (5050)، ومسلم، ح (800).

(107) وهو صوت البكاء، أي أن جوفه يجيش ويغلي بالبكاء من الخشية. انظر: غريب الحديث، لابن الجوزي، 24/1، و: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، 45/1. والأزيز: صوت يشبه غليان القِدر، أصله من الأزّ وهو الحركة الشديدة، انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، 13/1، و: لسان العرب، لابن منظور، 307/5، والمرجل: الإناء الذي يُغلى فيه الماء. انظر: مختار الصحاح، للرازي، ص119، و: لسان العرب، لابن منظور، 622/11.

(108) رواه النسائي في سننه، ح (1214)، وأحمد في المسند، ح (16313)، والحاكم في المستدرك، ح (971)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، 303/3، رقم (3329).

(109) التحفة العراقية، ص75.

(110) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 522/22.

(111) تطور الأمر فيما يسمى السماع عند الصوفية حتى صارت مجالسه تعقد لأجل الغناء! يقول الدكتور زكي مبارك: (وقد لاحظت أن مجالس الصوفية كانت تنقلب أحياناً إلى مجالس فنية؛ فهي مجالس تعقد ظاهراً لذكر الله، ولكن الغرض منها الغناء)! التصوف الإسلامي، ص592.

(112) انظر: المفهم، للقرطبي، 645/3، و: تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص230، و: التحفة العراقية، لابن تيمية، ص73، و: الاعتصام، للشاطبي، 121/2، و: دراسات في التصوف، لإحسان إلهي ظهير، ص198. وللتوسع في حكم وآثار مسألة السماع عند الصوفية، انظر: كشف القناع عن حكم الوجد والسماع، للقرطبي، ص19 وما بعدها، و: ذمّ ما عليه مدعو التصوف، لابن قدامة، ص5 وما بعدها، و: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية، للدكتور صادق سليم، ص499-524.

(**113**) الرسالة القشيرية، للقشيري، 301/1، و: إحياء علوم الدين، للغزالي، 264/4.

(**114**) انظر: قوت القلوب، لأبي طالب المكي، 853/2.

(**115**) تهذيب الأسرار، للخركوشي، ص136.

(**116**) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف، للكلاباذي، ص142.

(**117**) مقالات الإسلاميين، م1-2، ج141/2.

(**118**) العقد النفيس في نظم جواهر التدريس، لابن إدريس، ص199.

(**119**) انظر: قراءات في التصوف الإسلامي: من النص إلى التأويل، للدكتور عادل بدر والدكتور جوزيبي سكاتولين، ص98-115.

(**120**) وانظر أيضاً: تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص247.

(**121**) انظر: معراج التشوف، لابن عجيبة، ص31.

(**122**) كشف المحجوب، للهجويري، 408/2.

(**123**) التعرف لمذهب أهل التصوف، للكلاباذي، ص142.

(**124**) انظر: المعجم الصوفي، للدكتور محمود عبدالرازق، 536/2.

(**125**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 118/3.

(**126**) انظر: المصدر السابق، 28/10، و: مدارج السالكين، لابن القيم، 313/1، و396/2.

(**127**) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم، 389/2.

(**128**) وهذان القولان مرويان عن الحسن البصري وسفيان الثوري -رحمهما الله-. انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، 345/7، و: تفسير القرآن، للسمعاني، 7/6، و: الدر المنثور، للسيوطي، 361/5.

(**129**) انظر: جامع البيان، لابن جرير، 174/9، و: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، 269/4، و: تفسير الشيخ محمد العثيمين: تفسير سورة الأنعام، ص73.

(**130**) انظر: معالم التنزيل، للبغوي، 131/3، و: زاد المسير، لابن الجوزي، 13/2، و: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 218/3.

(**131**) رواه الترمذي، ح (2344)، وقال: حديث حسن، وابن ماجه، ح (4164)، وأحمد، ح (205)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، 620/1، رقم (310).

(**132**) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم، 381/2، و: طريق الهجرتين له، 557/2.

(**133**) شرح العقيدة الواسطية، للشيخ محمد العثيمين، 185/1.

(**134**) انظر: معارج القبول، للشيخ حافظ الحكمي، 988/3.

(**135**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 662/10.

(**136**) انظر: زاد المعاد، لابن القيم، 331/2.

(**137**) انظر: تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص348، و: مدارج السالكين، لابن القيم، 119/2.

(**138**) انظر: شرح الطحاوية، لابن أبي العز، 679/2.

(**139**) انظر: معراج التشوف، لابن عجيبة، ص38، و: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، للدكتور وفيق العجم، ص867.

(**140**) انظر -على سبيل المثال-: اللمع، للطوسي، ص275، و: عوارف المعارف، للسهروردي، 206/2. وانظر أيضاً: مقدمة كتاب أربع رسائل في التصوف لأبي القاسم القشيري، للدكتور قاسم السامرائي، ص11-12.

(141) انظر –مثلاً–: التصوف الإسلامي، للدكتور سعيد مراد، ص112، و: التصوف الإسلامي، لصهيب الرومي، ص355.

(142) الأنوار القدسية، للشعراني، 187/1.

(143) المصدر السابق، 189/1.

(144) انظر: كشف المحجوب، للهجويري، 584/2.

(145) انظر: البحر المديد، لابن عجيبة، 36/2-37.

(146) انظر: الرسالة القشيرية، للقشيري، 121/1، و573/2-574، و: طبقات الأولياء، لابن الملقن، ص299.

(147) انظر: إحياء علوم الدين، للغزالي، 76/3.

(148) انظر: الفتوحات المكية، لابن عربي، 546/3 وما بعدها، و: الأنوار القدسية، للشعراني، 70/2.

(149) عامة آدب المريد عند الصوفية –حتى عند بعض متقدميهم– تتضمن مخالفات كثيرة من أوجه متعددة.

(150) يفرّق الصوفية بين الصوفي والمتصوف بأن الصوفي هو الإنسان الكامل، و المتصوف هو المريد الذي يتعلم من الصوفي ويسلك الطريق. انظر: كشف المحجوب، للهجويري، 231/1.

(151) الأنوار القدسية، للشعراني، 189/1.

(152) المكتوبات الربانية، للسرهندي، 191/1.

(153) مراحل السلوك الصوفي، لمحمد صحري، ص41.

(154) انظر: جواهر المعاني وبلوغ الأماني، لعلي حرازم، 118/1.

(155) انظر: الأنوار القدسية، للشعراني، 183/1.

(156) انظر: الفتوحات الإلهية، لابن عجيبة، ص215.

(157) انظر: الرسالة القشيرية، 578/2.

(158) انظر: أبو يزيد البسطامي: المجموعة الصوفية الكاملة، ص102.

(159) عوارف المعارف، للسهروردي، 206/2.

(160) تذكرة الأولياء، للعطار، ص178.

(161) صرعى التصوف، لأسماء خوالدية، ص146.

(162) المصدر السابق، ص147.

(163) كثرت عبارات الصوفية المخالفة للعقيدة في الإيجاب على المريد لزوم شيخ واحد ومنع أخذه عن شيخين، فشبّه بعضهم عدم استقامة ذلك بعدم استقامة وجود عالَم بين إلهين! وأجرى آخرون منهم إفراد شيخ المريد على أصل التوحيد! وقد تركت كثيراً من كلامهم في ذلك خشية الإطالة. انظر: الفتوحات المكية، لابن عربي، 548/3، والأنوار القدسية، للشعراني، 64/1.

(164) انظر: جامع البيان، لابن جرير، 368/1، و279/3.

(165) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كير، 103/3، و: تيسير الكريم الرحمن، للشيخ عبدالرحمن السعدي، ص230، و: تفسير القرآن الكريم، سورة المائدة، للشيخ محمد العثيمين، 329/1.

(166) انظر: معجم المناهي اللفظية، للشيخ بكر أبو زيد، ص514. وقد ذكر ابن عبدالهادي –رحمه الله– في ثبته لمؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– مؤلفاً له بعنوان: "جواب فيمن يقول مَن لا شيخ له فشيخه الشيطان". انظر: العقود الدرية، ص76.

(**167**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 512/11، و: رسالة في ذم البدعة وأهلها، لأبي الحسن الصغير، تحقيق الدكتور عواد المعتق، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، عدد 67، 1423هـ، ص244.

(**168**) انظر: تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لابن جماعة، ص75-76.

(**169**) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 424/2.

(**170**) انظر: النبوات، لابن تيمية، 332/1، و689/2، و: جامع المسائل له، 11/6.

(**171**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 211/11، و320/22.

(**172**) انظر: جامع البيان، لابن جرير، 335/21، و: تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، 302/10.

(**173**) انظر: الاستقامة، لابن تيمية، 225/2.

(**174**) انظر: تفسير القرآن، للسمعاني،212/5، و: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 340/7.

(**175**) رواه الترمذي، ح (1706)، وأحمد، ح (20653)، وصححه الألباني في السلسة الصحيحة، 350/1، رقم (180).

(**176**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 71/7، و211/11.

(**177**) انظر: العلم الشامخ، للمقبلي، ص251.

(**178**) انظر: المكتوبات الربانية، للسرهندي، 190/2، و: التصوف الإسلامي، لصهيب الرومي، ص356.

(**179**) لطائف الإشارات، للقشيري، 624/2.

(**180**) انظر: الأنوار القدسية، للشعراني، 83/2.

(**181**) عوارف المعارف، للسهروردي، 207/2.

(**182**) الاعتصام، للشاطبي، 90/2.

(**183**) انظر: تذكرة السامع والمتكلم، لابن جماعة، ص106.

(**184**) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، 430/11.

(**185**) انظر: النبوات، لابن تيمية، 6/1.

(**186**) انظر: المصدر السابق، 689/2.

(**187**) انظر: إيقاظ الهمم، لابن عجيبة، ص175.

(**188**) انظر: عوارف المعارف، للسهروردي، 214/2.

(**189**) انظر: الرسالة القشيرية، للقشيري، 581/2.

(**190**) الغنية، لعبدالقادر الجيلاني،ص283.

(**191**) انظر: عوارف المعارف، للسهروردي، 207/2، 211، و: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية، للدكتور صادق سليم، ص143.

(**192**) انظر: جامع البيان، لابن جرير، 122/19، و: معالم التنزيل، للبغوي، 360/6، و: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 386/6.

(**193**) انظر: الاعتصام، للشاطبي، 318/1.

(**194**) من مظاهر غلو الصوفية في شيوخهم –مما يناسب المطلب– تقريرهم أن لمخاطبتهم آداباً وقواعد وشروطاً منها: أن يتبين المريد من حال شيخه أنه مستعد لسماعه ومتفرغ لقوله، وشبهوا ذلك بأوقات وآداب الدعاء! يقول السهروردي: (فكما أن

للدعاء أوقاتاً وآداباً وشروطاً؛ لأنه مخاطبة لله -تعالى-، فللقول مع الشيخ -أيضاً- آداب وشروط؛ لأنه من مخاطبة الله -تعالى-)! عوارف المعارف، 215/2.

(**195**) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 402/12.



Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

e-ISSN: 1658 – 7472 Vol. 9 Issue No.: 36 December 2023

Kingdom Saudi Arabia
Ministry of Education

Al Baha University

University Vice Presidency for Postgraduate Studies and Scientific Research

Al Baha University Journal for Humanities

Published by Al-Baha University
Periodical - Scientific - Refereed

Vision: To be a scientific journal characterized by publishing scientific research that serves the goals of comprehensive development in the Kingdom of Saudi Arabia; serving original scientific research nationally and internationally; contributing to the development of research capabilities of university members and the like inside and outside the university as well as the country.

Mission: Activating the university's role in raising the level of research performance of its employees to serve the university's goals, achieve the desired development goals, and increase constructive interaction with local, regional, and global community institutions.

e-ISSN: 1658 – 7472

PO Box: 1988
Tel: 00966 17 7274111/ 00966 17:7250341
Ext: 1314
Email: buj@bu.edu.sa
Website: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

Contents



Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed









Published by Al Baha University

e-ISSN: 1658 – 7472 Vol. 9 Issue No.: 36 December 2023

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs